

قراءات إستراتيجية

السنة السابعة

العدد الثالث عشر- يناير ٢٠١٤

المفاوضات

الفلسطينية – الإسرائيلية

خطة كيري الاقتصادية

ورشة عمل



منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير :

د. خالد شعبان

هيئة التحرير :

مطيع بسيسو

احمد الطيبي

طباعة وتنسيق :

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنه في

أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز

التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس
بالضرورة آراء المركز.

المحتويات

الجزء الأول

٥	أ.مجد الوجيه مهنا	تقديم.....
٧	د.مازن صلاح العجلة	مناقشة "لأهداف خطة كيري الاقتصادية".....
١٤	م.علي ابو شهلا	خطة كيري الاقتصادية.....
٢١		مناقشات ومدخلات.....

الجزء الثاني

٣٠	أ.جمال البابا	المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المواقف والتوقعات..
٣٨	أ.عاطف المسلمي	المواقف الإسرائيلية من خطة كيري.....
٤٦	أ.هاني حبيب	تعقيب.....
٥١		مناقشات ومدخلات.....

تقديم

أ.مجد الوجيه مهنا

الأخوات والإخوة الكرام

أهلاً بكم في ورشة العمل التي يقيمها مركز التخطيط الفلسطيني لهذا اليوم، ضمن أهم مهامه وهي المتابعة الحثيثة لآراء النخبة السياسية والاقتصادية المهمة بالشأن الوطني الفلسطيني، في المواضيع المحورية والمفصلية في مشروعنا الوطني الفلسطيني.

عنوان ورشتنا لهذا اليوم "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية- خطة كيري الاقتصادية"، الذي سيتناول المجريات الحالية الخاصة بمفاوضات السلام تحت ما يسمى بالمقترحات أو الخطة الأمريكية لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري بشقيها السياسي والاقتصادي، وهي خطة تضاف إلى مجموعة كبيرة من خطط واقتراحات قدمها الجانب الأمريكي على مدار السنوات الماضية بل منذ انطلاق عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

لقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إطلاق حوارها مع منظمة التحرير، من ثم دفعها باتجاه عقد مؤتمر مدريد للسلام في سبتمبر ١٩٩٣ إلى إظهار اصرارها على انجاز مفاوضات السلام والتزامها بتحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي، موضحة طبيعة مساهمتها باعتبارها "وسيط نزيه" و"أداة لكسر الجمود" بين الطرفين، في حين شددت على التزامها بمصالح إسرائيل وأمنها وتفوقها النوعي انطلاقاً من العلاقات الفريدة والتحالفات الإستراتيجية الرابطة بينهما كما صرحت القيادات الأمريكية على اختلاف اتجاهاتها مراراً وتكراراً، وهو ما أظهره الانحياز الواضح والمباشر الذي وصل في أحيان كثيرة إلى تبني مواقف أكثر تشدداً

من الموقف الإسرائيلي نفسه، ونتيجة لهذا الدعم والمساندة، فضلا عن التعتت الإسرائيلي بحد ذاته، فإن المبدأ الحاكم لانطلاق عملية السلام المسمى بالأرض مقابل السلام، بدأ في التراجع ليصبح "سلام مقابل سلام" ثم "سلام مقابل استيطان"، ثم "سلام مقابل أمن" و"سلام مقابل اقتصاد"، وأخيرا "سلام مقابل خبز" كما جاء في تصريح إسرائيلي في استمرار لعملية رهان إسرائيلية متواصلة بعنوان الضغط المتوقع وإفراغ عملية السلام من محتواها.

لكن أي مدى تتوافق خطة السلام الأمريكية التي بدأت بخطة إجراءات اقتصادية ومن ثم رزمة سياسية غامضة، مع العناوين السابقة أو مع الثوابت والتطلعات الفلسطينية، خاصة مع استمرار سيناريو الضغط المتواصل على القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات، والتلويح باتفاق إطار قد يعيدنا إلى مجموعة من العناوين الفضاضة، ومجموعة من الجداول الزمنية اللانهائية، كل ذلك مردفاً بتعتت وعجھية إسرائيلية لتغيير الوقائع على الأرض، باستمرار الهجمة الاستيطانية والإجراءات الإسرائيلية المضادة لأي تقدم في عملية السلام، والتي كان آخرها طرح موضوع ضم منطقة الأغوار إلى إسرائيل.

لن أدخل عميقاً في عملية التحليل وسرد التفاصيل، فتلك مهمة ضيوفنا الكرام في التعليق على الأوراق المقدمة من الباحثين المختصين في مركز التخطيط الفلسطيني، حيث سنبدأ بورقة د.مازن العجلة حول "خطة كيري الاقتصادية" ثم ورقتين لكل من الباحثين أ.جمال البابا حول "الموقف الفلسطيني من الخطة السياسية"، وورقة للباحث أ.عاطف المسلمي حول "الموقف الإسرائيلي من خطة كيري السياسية".

وسيقوم السيد هاني حبيب المحلل السياسي المعروف بالتعقيب على المحور السياسي، ومن ثم فتح باب الحوار.

آملة التوفيق للجميع

وشكرا

مناقشة لأهداف "خطة كيري الاقتصادية"

د.مازن العجلة

يبدو أن الفكر الصهيوني مولع بالترويج الاقتصادي للمشاريع السياسية، خاصة إذا كانت مرتبطة بفلسطين، فنحن الآن أمام خطة اقتصادية جاءت في سياق التشجيع للانخراط في المفاوضات مع إسرائيل، وقد يكون ذلك تماهياً مع أفكار نتتياهو حول السلام الاقتصادي. وللتذكير فقد تم الترويج لأوسلو اقتصادياً، حينئذ، لدرجة أنهم تحدثوا عن سنغافورة جديدة في قطاع غزة! وقبل ذلك توقع شمعون بيرس في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" الذي صدر بالتزامن مع مؤتمر مدريد، ولادة شرق أوسط جديد تسوده الرفاهية والازدهار! وبهذا المنطق الاقتصادي "النفعي" روجت الصهيونية في القرن التاسع عشر للاستيطان في فلسطين تحت شعار "تحويل الصحراء إلى مزارع غناء" الذي ارتكزت عليه الدعاية الصهيونية للتملك على أرضية الفعالية الاقتصادية المغلفة بالأحقية التاريخية المزعومة.

نعود لخطة كيري التي أطلقها في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٣ الذي عقد في الأردن في مايو من هذا العام، وسلمها رسمياً للسلطة في سبتمبر الماضي بعد بدء المفاوضات بأسابيع قليلة. وطلب كيري من مفود الريعانية طوني بليز بوضع خطة اقتصادية أطلق عليها بليز فيما بعد "المبادرة الاقتصادية لفلسطين". تتدرج خطة كيري الاقتصادية، وفقاً لتصريحاته، في إطار بناء الثقة من أجل تهيئة أجواء مواتية لبدء المفاوضات

واستمرارها. وهي تأتي أيضا، بعد نجاح كيري في بدء المفاوضات مع عدم وقف الاستيطان تماهيا مع الشروط الإسرائيلية ورؤيتها الراضية لإقامة دولة فلسطينية متصلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، والاستمرار في السيطرة على منطقة الأغوار، وفزاعة الاعتراف بالدولة اليهودية.

الأهداف الاقتصادية للخطة:

تتضمن الخطة ضخ أربعة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، عبارة عن استثمارات عبر القطاع الخاص، بالإضافة إلى السماح للسلطة باستخراج الفوسفات من البحر الميت، وتفعيل استخراج الغاز من الحقل الفلسطيني المكتشف في المياه الإقليمية الفلسطينية أمام شواطئ قطاع غزة، وهو ما كانت إسرائيل تمنعه طوال هذه السنوات. هذا إضافة إلى توسيع نطاق سيطرة السلطة في المنطقة "ج" وتطوير بنيتها التحتية، وما يرافق ذلك من إزالة بعض الحواجز العسكرية وتسهيل حركة التنقل. لاحظ قبل أن ندخل في تفاصيل التحليل والمناقشة أن كل بند في هذه الخطة مرتبط بموافقة إسرائيل وإشرافها!

وتتوقع الخطة أن يؤدي ذلك الى:

- أن تزيد الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة ٥٠% خلال المدة المذكورة.
- وتخفيض البطالة بنسبة الثلثين، من ٢١% إلى ٨%.
- وتزيد متوسط الرواتب بنسبة ٤٠%.
- تحفيز التغيير التحويلي والمتسارع في الاقتصاد الفلسطيني. وتطمح هذه المبادرة إلى النمو السريع للاقتصاد الفلسطيني الذي يغطي مجمل الضفة الغربية بما في ذلك المنطقة (ج) وقطاع غزة على مدى فترة ثلاث سنوات ٢٠١٤-٢٠١٦.
- وطفرة كبيرة في تدفقات الاستثمار المحلية والأجنبية على حد سواء،
- وانخفاض كبير في الاعتماد على المساعدات المباشرة لميزانية السلطة الفلسطينية".

وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى أن تولد، على المدى المتوسط، تحولا كبيرا في الاقتصاد الفلسطيني نحو التنمية بقيادة القطاع الخاص، من خلال التركيز على نمو الصناعات الخاصة الأساسية، بمساعدة مزيج من عوامل التمكين، تهدف المبادرة إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني نحو نموذج التنمية الذي يقوده القطاع الخاص والاستدامة الاقتصادية قبل إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف"

غموض السياسة والاقتصاد

لقد حاول كيري مرارا أن يبدد المخاوف الفلسطينية التي أبدتها السلطة وأصحاب الرأي والخبرة، حول التركيز على البعد الاقتصادي فقط، من خلال الخطة الاقتصادية، وإهمال البعد السياسي الذي يمثل المبدأ الأساس عند الفلسطينيين والذي من خلاله يأملون في التوصل إلى اتفاق يترتب عليه إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة. في هذا الإطار، وتيريرا للخطة الاقتصادية، أكد بلير (انظر مقاله عن المبادرة الاقتصادية على الموقع الإلكتروني للرباعية) أن نجاح المفاوضات السياسية يجب إن يكون مدعوما بالنمو والتنمية. ولكنه شدد في الوقت ذاته على أولوية وأهمية المبادرة الاقتصادية "خطة كيري" على حساب المسار السياسي كشرط لنجاح الأخير. واستخدم بلير في استعراضه لخطة كيري وأهدافها، الكثير من المستدركات اللغوية مقتربا تارة ومبتعدا تارة أخرى عن ضرورة التوازي بين المسارين، وهو ما ترغب به السلطة الفلسطينية، فكان الالتباس والغموض سيد الموقف ومازال، خاصة أن إسرائيل أكدت أكثر من مرة أن الخطة الاقتصادية لن تكون مرتبطة بالتقدم السياسي بين الطرفين. وهذا يعزز الشكوك الفلسطينية حول هذه الخطة كبديل اقتصادي على حساب الحل السياسي.

هل يمكن تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها الاقتصادية؟

لا شك أن ضخ أربعة مليارات دولار في اقتصاد صغير الحجم، لا يتجاوز ناتجة المحلي نهاية ٢٠١٣ السبعة مليارات دولار، خلال ثلاث سنوات، سيشكل دعماً قوياً لنمو اقتصادي عالي المستوى من المتوقع أن يؤثر في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. بيد أن هذا القول يجعله قدر كبير من الشك والريبة في إمكانية نجاح خطة كيري الاقتصادية في تحقيق أهدافها، لعدة أسباب،

السبب الأول، وهو أهمها، أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة رئيسية اقتصادية سياسية تتمثل في تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي في إطار السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ومواردها ومقدراتها بل وقرراها الاقتصادي الذي كبله الاحتلال بشبكة من الإجراءات والقوانين المرتبطة باتفاق باريس. والسيد كيري والعرب بليز والمؤسسات الدولية جميعها تدرك هذه المشكلة جيداً، وبالتالي يدركون مدى تهافت الطرح الاقتصادي كمسار لترقيع الوهن الظاهر في المسار السياسي. لقد تلقى الاقتصاد الفلسطيني ما يناهز ٢١ مليار دولار منذ العام ١٩٩٤ وحتى الآن. فما هي النتيجة؟ مزيداً من التبعية والإحراق للاقتصاد الإسرائيلي، ومزيداً من تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية من فقر وبطالة وارتفاع حجم الدين العام إلى ما يزيد على أربعة مليارات دولار، وانخفاض معدلات النمو، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي كرافعة للنمو بدلاً من القطاع الخاص الذي بات في حكم الغائب الحاضر فاقداً لدوره الهام في التنمية، بسبب الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية. بمعنى آخر، إن مشكلة التمويل ليست لها الأولوية لتحقيق تنمية حقيقية في الحالة الفلسطينية.

والسبب الثاني، وهو مرتبط بالأول، فمحصلة عدة عقود من التبعية والسيطرة أفضت إلى اقتصاد ضعيف البنية يعاني من اختلال هيكل حاد في سوق العمل وفجوة الموارد والقطاعات الإنتاجية والمالية والنقدية. فاقصاد بهذا الوهن والجمود من الصعب أن يستجيب، من خلال بعض التمويل، لإحداث تغييرات تقود

إلى تخفيض معدل البطالة ٥% سنويا لتصل بعد ثلاث سنوات إلى ٨% حسب خطة كيري. من جانب آخر كيف يمكن تصور أن مستوى الأجور سيرتفع بنسبة ٤٠% خلال نفس الفترة؟ إن إمكانيات القطاع الخاص، وطبيعة هيكل الأسعار والطلب، وتوفر عناصر الإنتاج، ومدى المرونة، فنيا، كلها عوامل تؤكد صعوبة الوصول إلى هذا المستوى من الزيادة في معدل الأجور، ناهيك عن خطورة تحقيق ذلك بسبب الارتفاع الكبير المتوقع في معدلات التضخم المصاحب لذلك في مثل هذه الحالات. وتستهدف الخطة كذلك، زيادة الناتج المحلي بنسبة ٥٠% خلال الثلاث سنوات من عمرها، أي بمعدل سنوي يصل إلى حوالي ١٧% سنويا. وهو معدل من الممكن تحقيقه، نظريا، وعلى صعيد الناتج المحلي الاسمي وبافتراض ضخ مليار دولار سنويا. لكن هذا المعدل لن يكون نابعا من قدرة حقيقية للاقتصاد في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية. ومن المشكوك فيه، أيضا، أن يؤثر على تخفيض معدلات البطالة والفقر بشكل جذري وحسب المستوى المستهدف، فمثل معدلات النمو هذه، والناتجة عن حقن الاقتصاد بالمساعدات، لم تحقق مسبقا تغيرا هيكليا، وهي لا تستطيع ذلك الآن، فالجسد المثقل بعزل خطيرة من الصعب أن يتعافى بعيدا عن معالجة العلة الأساسية التي تعصف به، السيطرة والتبعية.

السبب الثالث الذي دعانا للتشكيك في إمكانية نجاح الخطة، وهو الدور الإسرائيلي الذي يمثل ركنا أساسيا في ذلك. حيث افترض كل من كيري وبلير موافقة إسرائيل على عناصر الخطة واستعدادها لتوفير التسهيلات المطلوبة لتنفيذها.

وقد أوضح بلير في مقالته التي اشرنا إليها حول الموضوع إلى أن تطبيق الخطة "سيطلب التزاما جليلا واضحا لا غبار عليه من قبل حكومة إسرائيل فلسفة ومضمونا، سيعتمد نجاحها بشكل محتوم على تطبيق إجراءات إسرائيلية تسهيلية على نطاق كبير جدا، لا تزال فقط العوائق المادية أمام تطبيقها، بل تكسر الحواجز النفسية أمام المشككين بإمكانية نجاحها أو نجاح العملية السياسية ككل" انتهى قول بلير.

وهذا القول فيه من البلاغة والخطابية أكثر من اعتبارات الواقع الذي يدركه بلير جيدا، فقد فشل بلير مرارا نتيجة عدم التزام إسرائيل بما تم الاتفاق عليه من تسهيلات لتخفيف الحصار عن غزة، وكانت في مجملها اقل من المطلوبة الآن لنجاح الخطة. إن التسهيلات المطلوبة من إسرائيل لنجاح الخطة كلها خطوط حمراء بالنسبة لها حتى لو وافقت عليها شفويا فهي حتما ستفشلها واقعيا، خاصة فيما يتعلق بتمكين السلطة من أراضي المنطقة ج، واستغلال البوتاس في البحر الميت، واستخراج الغاز المكتشف منذ العام ٢٠٠٠ في المياه الإقليمية الفلسطينية أمام شواطئ غزة. إن فلسفة إسرائيل في التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني، والتجارب السابقة مها منذ اوسلو، تتعارض بشدة مع إمكانية تحقيق هذه التسهيلات على ارض الواقع، فهناك سقف إسرائيلي (استعماري بالضرورة) لتطور الاقتصاد الفلسطيني يجب ألا يتجاوزه للوصول إلى انجازات تنموية حقيقية.

هل المطلوب فلسطينيا تسهيلات لتحقيق انتعاش اقتصادي، أم تنمية حقيقية تقود إلى دولة؟

واضح من عناصر الخطة وربطها بالتسهيلات الإسرائيلية، ومن سياق التصريحات والكتابات حول خطة كيري، أن الجهود منصبة وموجهة نحو تسهيلات تقود إلى انتعاش اقتصادي. وهو منهج بات معروفا لدى الفلسطينيين، ولم يؤدِ طوال عشرين عاما مضت إلا إلى المزيد من التبعية والوهن والضعف الاقتصادي. فما هو الأثر التنموي لإنفاق أكثر من ٢٠ مليار دولار كمساعدات خارجية على الاقتصاد الفلسطيني طوال هذه الفترة؟ لقد تدفقت المساعدات وبهذا الحجم في ظل السيطرة الإسرائيلية والحصار والإغلاق والعدوان العسكري المتكرر، الأمر الذي أدى إلى توجيه المعونات لمعالجة الآثار المترتبة على هذه الإجراءات الإسرائيلية وأفقدت السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على استغلال هذه المساعدات لتنفيذ خططها التنموية. ناهيك عن مواصلة إسرائيل لتفريغ أية انجازات، ذات شأن، من مضمونها التنموي من خلال تدمير ما يتم انجازه من بنى تحتية ومؤسسات وقدرات بشرية.

تأكيدا لما سبق، فقد تبنت الملامح الأولى لترجمة الخطة على ارض الواقع، لتعكس تراجعا واضحا عن الأهداف المرصودة والتمويل المصرح به. حيث أشار الدكتور محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، انه تم إقرار برنامج تنموي شامل (!) يقوم على مرحلتين تتضمن الأولى إنشاء مشاريع صغيرة للبنية التحتية والزراعة والخدمات العامة بقيمة تتراوح بين ١٠٠-١٥٠ مليون دولار لتمويل حوالي ٣٥٠ مشروعا، على أن يتم تنفيذ هذه المرحلة خلال فترة تتراوح بين ٦-٩ أشهر!!! يعني انه بنهاية ٢٠١٤ ستنتهي المرحلة الأولى للخطة التي من المفترض أن تنجز خلال ثلاث سنوات وبتمويل لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار. فمتى إذا ستحقق المليارات الأربعة الموعودة؟ وأين الحديث عن البوتاس والغاز والسلام الاقتصادي المزعوم، والذي رفض أساسا إذا كان بديلا عن المفاوضات السياسية التي تقود لانجاز المصالح الفلسطينية؟

واضح أن خطة كيري الاقتصادية تفشل على ارض الواقع حتى بمنطق أنها رشوة اقتصادية لتزيين الدخول في المفاوضات والاستمرار فيها. فضلا عن فشلها نظريا سواء على صعيد كبر حجم الأهداف، ما يشير إلى الجانب الدعائي في الموضوع أكثر من وجود نية صادقة لتنفيذ ذلك، إضافة إلى صعوبة الاستجابة الإسرائيلية للتسهيلات المطلوبة، وعدم القدرة والرغبة، دوليا، في توفير التمويل الذي تحدثت عنه الخطة.

"خطة كيري الاقتصادية"

م.علي أبو شهلا

مقدمة

بالرغم من استمرار إسرائيل في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية بشكل سافر وبكثافة اكبر مما كانت عليه في الماضي ، عادت السلطة الفلسطينية لجولة جديدة من المفاوضات مع إسرائيل بناء على خطة وضعها وزير الخارجية الامريكي "كيري" بعد توقف استمر حوالي ٣ أعوام احتجاجا على استمرار اسرائيل في اقامة المستوطنات على الأرض الفلسطينية ، وقد وضع وزير الخارجية الامريكي شرطين اساسيين لهذه المفاوضات : الاول هو عدم اعطاء اي تصريحات او اخبار حول سير عمل المفاوضات ، ماعدا التصريحات التي يصرح بها وزير الخارجية الامريكي نفسه ، والثاني هو اعطاء الطرفين مدة ٩ شهور لاستكمال التفاوض حول موضوعي الحدود والأمن.

خطة كيري الاقتصادية

لقد بدأت فكرة هذه الخطة في خطاب وزير الخارجية الأمريكي الذي القاه في المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت (الاردن) في مايو ٢٠١٣ ، حيث اكد في خطابه على ضرورة تقوية وتنمية الاقتصاد الفلسطيني كأداة فعالة في تطور عملية السلام في الشرق الاوسط ، وقد وعد باستقطاب مبلغ ٤ مليار دولار لتنفيذ مشاريع هذه الخطة ، وقد حضر هذا اللقاء الذي ساهم في اقامته رجل اعمال فلسطيني كبير ، حوالي ٣٠٠ رجل اعمال من فلسطين وإسرائيل تحت شعار مبادرة كسر الجمود (المقصود هنا كسر الجمود السياسي من خلال مشاريع اقتصادية).

لقد تحدث كيري حول النتائج الاقتصادية الكبيرة التي ستنتج عن تطبيق هذه الخطة ومن بينها :

• خفض نسبة البطالة بمقدار الثلثين (من ٢١% الى ٨%).

• رفع الأجور بنسبة ٤٠%.

• رفع مستوى دخل الفرد بنسبة ٥٠% خلال ٣ سنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦).

الا ان وزير الخارجية الامريكي ربط التقدم في هذه الخطة الاقتصادية بنتائج المفاوضات السياسية الجارية حاليا بين الفلسطينيين والإسرائيليين (هناك اصرار من الرئيس عباس لاستكمال المدة المتبقية للمفاوضات السلمية بالرغم من استقالة الوفد الفلسطيني (المفاوضات

تعتبر خطة كيري اقتصادية في مظهرها ولكنها سياسية في مضمونها ونتائجها ، وقد كان لمجرد طرح هذه الفكرة اكبر الاثر في العودة للمفاوضات السياسية بالرغم من استمرار البناء على الارض الفلسطينية لتوسيع المستوطنات التي تعتبر من ألد أعداء الشعب الفلسطيني.

لقد قام مكتب الرباعية الدولية في سبتمبر الماضي بنشر تقرير حول مجالات خطة كيري الاقتصادية دون التطرق بشكل محدد للمشاريع المنوي تنفيذها ضمن هذه الخطة ، ولا اعتقد ان ما تتطلبه المفاوضات السياسية من سرية بعيدا عن الاعلام ينطبق على الخطة الاقتصادية !!

فلماذا يتم حجب المعلومات الخاصة بالخطة الاقتصادية عن الشعب الفلسطيني؟ أو ليست الخطة هي من اجل الشعب الفلسطيني ؟ فلماذا لم تطرح المشاريع المقترحة على الاقتصاديين وصناع القرار للمشاركة في وضع الاولويات لهذه المشاريع ؟

لقد قام مكتب الرباعية الدولية في القدس بإصدار دراسة سميت " ملخص للمبادرة الاقتصادية الفلسطينية" فهل هذه الدراسة تمثل بالفعل مبادرة اقتصادية فلسطينية ؟ ام انها دراسة وضعت من قبل لجنة الارتباط الدولية بناء على توصيات وزير الخارجية الامريكي لتكون اداة رافعة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، ولتتماشى مع خطة رئيس الوزراء

الاسرائيلي الخاصة بالسلام الاقتصادي والتي بدأت تظهر بعض ملامحها بلقاءات اقتصادية فلسطينية / اسرائيلية ، قام بها بعض رجال القطاع الخاص الفلسطيني في العام الماضي عندما كانت المفاوضات الاقتصادية متوقفة.

قام مكتب الرباعية الدولية بطرح هذه الخطة في اجتماع لجنة الارتباط Ad-Hoc Liaison Committee

في نيويورك في ٢٥/٩/٢٠١٣ برئاسة وزير الخارجية النرويجي " اسين بارث ادي Espen Barth Eide وبحضور السكرتير العام للأمم المتحدة حيث تم تقديم الدراسة واعتمادها.

لجنة الارتباط الدولية: (AHLC) Ad-Hoc Liaison Committee

من المعروف ان هذه اللجنة تشكلت في ١٠/١/١٩٩٣ بعد لقاء مدريد وقبل اتفاقية اسلو ، من اجل العمل على تطوير المساعدات للشعب الفلسطيني ، وقد عقدت اللجنة اول اجتماع لها في ٥ نوفمبر ١٩٩٣ برئاسة وزير الخارجية النرويجي " يوهان يورجن هولست " ، ويشترك في هذه اللجنة الاتحاد الاوروبي وكل من الولايات المتحدة والامم المتحدة وصندوق النقد الدولي وبمشاركة البنك الدولي المسئول عن الامانة العامة.

وتتطلع هذه اللجنة الى تقديم المساعدة في الحوار بين المانحين وكل من السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية.

لقد تم تشكيل هذه اللجنة للاسباب التالية :

- تنسيق وتعزيز جهود المساعدة من الجهات الفردية المانحة للشعب الفلسطيني.
- تعزيز الشفافية في نشاطات الجهة المانحة وامانة العامة والمتلقي.
- تحمل مسؤولية خاصة لتعزيز القطاع الخاص في مجالي التجارة والاستثمار.
- توفير منتدى الحوار بشأن المساعدة من أجل تعزيز التعاون بين المانحين.
- اعلام مجموعة المنتدى المتعدد الاطراف Multilateral Forum بشكل منتظم عن نشاطات اللجنة.

- رصد تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
- مراجعة التقارير من قبل الامانة العامة (البنك الدولي) ومتابعة وعود المانحين.
- التجاوب مع الاحتياجات اللازمة للشعب الفلسطيني كما جاءت في اعلان المبادئ Declaration Of principles.

ان اهم مايلفت النظر الى اهداف هذه اللجنة ماجاء في المقدمة حول تقديم المساعدة في الحوار بين المانحين وكل من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، فهل بالفعل هذا ما ستقوم به اللجنة، ام ان هذا الشعار جاء لضمان الموافقة الاسرائيلية على كل مشروع يتطلب تنفيذه في الاراضي الفلسطينية المحتلة ؟

مشاريع خطة كيري الاقتصادية:

ان اهم ما جاء في تقرير الرباعية الدولية حول خطة كيري الاقتصادية انها تطرقت الى مشاريع كانت تعتبر من المحرمات من قبل الجانب الاسرائيلي واهمها المياه التي تعتبر من اهم المجالات الثمانية التي ذكرها التقرير وهي:

- الزراعة.
- الإنشاءات.
- السياحة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الصناعات الخفيفة.
- مواد البناء.
- الطاقة.
- المياه (وتشمل المياه والصرف الصحي).

ربما جاءت المياه في ذيل القائمة ولكنها تعتبر من اهم المجالات المطلوب تطويرها في كل الاراضي الفلسطينية (بموجب تقري الامم المتحدة | غزة ٢٠٢٠ فان ٩٥% من مياه قطاع غزة غير صالحة للشرب).

منذ العام ١٩٩٤ تبرع العالم مايقارب ١٠ مليار دولار صرفت كلها على مشاريع انسانية ومشاريع صغيرة ولكنها لم تكن مشاريع استراتيجية تنموية ، ماعدا مشروع كبير هو محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة (قطاع غزة بحاجة الى ٣ مشاريع مماثلة لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي في كل من مدينة غزة وهي تخدم المنطقة الوسطى - خان يونس - رفح) .

تحديث الدراسة عن بعض المشاريع دون تحديد

وهي:

مجال الطاقة

- تطوير مصادر الغاز مقابل شواطئ غزة والبنية التحتية الخاصة باقامة خط ناقل للغاز .
- اقامة محطات توليد للطاقة في كل من غزة والضفة من خلال اقامة محطات تعتمد على الغاز وإقامة البنية التحتية اللازمة لإيصال الغاز لتلك المحطات .
- ايجاد مصادر قوية للطاقة المتجددة في الضفة الغربية وغزة بالاعتماد على الطاقة الشمسية على اسطح المباني واقامة محطات طاقة شمسية كبيرة ومتوسطة .

مجال المياه

- اقامة محطات صغيرة لتحلية مياه البحر لتخفيف مشكلة المياه في غزة .
- اقامة محطة كبيرة لتحلية مياه البحر في غزة .
- الاستثمار في اعادة تاهيل شبكات المياه في كل من غزة والضفة الغربية للتخفيف من الفاقد في المياه .

• تطوير وتنفيذ حوالي ١٥ محطة لمعالجة المياه العادمة في الضفة الغربية وغزة لكافة المراكز السكانية (تشمل محطة معالجة في وادي النار/وادي كدرون في المنطقة C وهذا يعتمد على اتفاق بين السلطة الفلسطينية واسرائيل).

• اقامة سدود ومناطق لتجميع مياه الامطار في الضفة الغربية.

• حفر ابار مياه جديدة واعادة تاهيل ابار مياه قائمة في الضفة الغربية للاستعمالات المنزلية والزراعة.

• تطوير ينابيع منطقة الفشخة في الضفة الغربية واقامة محطة تحلية (هذا يعتمد على نتيجة دراسة الجدوى).

كما ان الدراسة تحدثت عن بناء مساكن رخيصة لذوي الدخل المنخفض - تصدير منتجات قطاع غزة للضفة الغربية واسرائيل - انشاء مصنع اسمنت فلسطيني - العمل على تطوير رزم سياحية لجذب السياح العرب والاجانب.

كما انه من ضمن المشاريع التي لم ترد في الدراسة إعطاء تصريح لشركة الوطنية موبائل لفتح مقر لها في قطاع غزة ومنحها التصاريح الإسرائيلية اللازمة بالإضافة إلى تزويد محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة بالكهرباء اللازمة (١٠ ميجاوات).

إلا أن الدراسة لم تضع أولويات للمجالات سابقة الذكر من الناحية العملية والاحتياجات، بل قامت بتصنيفها حسب ما تقدمه للدخل القومي ، فمثلا وضعت الزراعة في سلم الأولويات لأنها تشغل عمالة كبيرة (بالرغم من انها في الغالب عمالة عائلية) ولكن الزراعة لاتتم بدون مياه او طاقة.

اعتقد شخصيا ان اولويات الفلسطينيين في كل من غزة

والضفة الغربية هي:

المياه والصرف الصحي - الطاقة - الاسكان -الصناعة -الانشاءات - الزراعة - الطرق - السياحة - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لم تتطرق الدراسة عن إقامة ميناء بحري وإعادة بناء المطار الدولي في غزة ، ولم تتطرق إلى حرية الحركة للأفراد والبضائع ، كما لم تتطرق إلى مشاريع استراتيجية في المنطقة C من الضفة الغربية والتي تمثل أكثر من ٦٠% من مساحة الضفة الغربية.

أرى انه لا مجال حتى للتفكير في إقامة هذه المشاريع أو غيرها من المشاريع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قبل انتهاء المدة المحددة للمفاوضات السلمية في نهاية شهر مارس ٢٠١٤ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والخروج من هذه المفاوضات بنتيجة ايجابية مها كانت نسبتها من النجاح !!

مناقشات ومدخلات

الجزء الأول

إدارة النقاش، د.خالد شعبان:



تعقيب: أ.مجد مهنا :



خطة كيري الاقتصادية هي مشروع مليء بالثغرات التنموية وعدم التوافق مع الأهداف الاقتصادية الفلسطينية على مستوى المضامين وعلى مستوى الأهداف والجدوى الاقتصادية ، وهنا اتفق مع ما يسميه د مازن العجلة بالرشوة لاقتصادية لتمير مشروع سياسي وحيث تكمن خطورة هذا المشروع وأود التنويه أن سبب قيام هذه الورشة هو بروز لمؤشرات لبدائيات هذا المشروع في المنطقة من إقامة مصنع اسمنت في الضفة الغربية ونتوقع أن يبدأ طرح المشروع السياسي بعده مباشرة في المنطقة، وفي ذات القوت نحن ليسا مجبرين علي قبول أي مشروع اقتصادي أو سياسي لا يتوافق مع مشروعنا الوطني.

حامد جاد:



منذ إعلان خطة كيري وما تبع ذلك من ترويج لها فان الجانب الفلسطيني لم يخرج عنه أي مؤشر لتدخل السلطة في إعداد هذه الخطة وهي خطة، تستهدف الفلسطينيين من خلال استثمارات لشركات أمريكية أو تمويل حكومي .إن الموقف المطلوب من السلطة مغيب ولم يتداعى القطاع الخاص لحث الجهات المسؤولة لطرح أولويات الشعب الفلسطيني واحتياجاته من هذه الخطة .

- لم ألمس في الأوراق حديث عن المشاريع في قطاع غزة باستثناء مشروع حقل الغاز برغم ضبابيته؟

- ما هو الهدف من السرية التي أحيطت بها الخطة حيث ذكر البعض أنها مكونة من ٢٠٠ صفحة وما نشر هو جزء بسيط ولم يتم فيه التطرق للتفاصيل.

- لم يتم التطرق لقضية الثغرات وخاصة كيفية الاستفادة منها في ظل الوضع الفلسطيني الحالي.

د. مريم أبو دقة :

إن ما طرح يشعرني بخطر شديد، فمن المعروف أن أمريكا تنفذ ما تريده إسرائيل هذا أولاً. ثانياً المواطن الفلسطيني بعيد ومغيب عن النقاش وأخذ القرار، لذا اقترح على مركز التخطيط الفلسطيني تولي مهمة نشر هذه الاتفاقية بين الجمهور الفلسطيني وتوعية الناس لهذه القضية من قبل أصحاب الاختصاص .

المهندس. نبيل أبو معيق :

إن هذا المشروع هو فكرة قديمة حديثة فهل تم إضافة المشاريع القديمة لخطة كيري؟ بالنسبة للموقف السياسي فإنني اعتقد أن هذه الخطة والمفاوضات ستؤدي إلى فشل ذريع وبالنسبة للنجاح الاقتصادي فقد يتم البدء في بعض المشاريع في الضفة الغربية ولكن لن يكون هناك أي مشروع في قطاع غزة لان ال us aid لا ترغب بالعمل في قطاع غزة بسبب وجود حماس، وهذا يؤكد أن قضية الانقسام الفلسطيني يجب إنهاؤها كي لا تؤخذ حصة غزة بسبب ذلك.

-لن تتجح الخطة الاقتصادية بسبب حصار غزة ،الآن في غزة لا توجد مشاريع سوى المنفذة من قبل المنحة القطرية. فطالما بقي الاحتلال فلن يكون هناك أي أمل في خطة اقتصادية بسبب إغلاق المعابر في غزة والحوجز الأمنية في الضفة وتغيب المجتمع الدولي.

د. ابراهيم المصري :

عند الحديث عن خطة اقتصادية يجب التساؤل عن مصادر التمويل الحقيقي لهذه المشاريع الاقتصادية .و عند طرح هذه المشاريع فان الأمر يحتاج إلى إجراءات معينة ودراسات وتقييمات تحتاج إلي سنوات حتى نقر أي خطة على أرض الواقع.

المهندس. على أبو شهلا :

- يجب على السلطة الوطنية أن تتعامل مع المواطنين بشفافية ويجب أن يكون هناك نوع من التفاعل بين السلطة والشعب وهو أمر غير موجود. نحن لا ننفذ خططنا كفلسطينيين وفق خطة اقتصادية وكل المشاريع تتم بشكل جزئي ولا نستفيد منها. نحن بحاجة لمشاريع تنموية ويجب أن تكون هناك مشاركة فعلية مع القطاع الخاص.

_ليس لدى القطاع الخاص أي معلومات حول الخطة وذلك لسريتها الشديدة حيث لم يتم نشرها، وقامت الرباعية الدولية بدراسة أعدها ١٥ عضواً. لكن أي مشروع سيتم التوافق عليه يجب ضمان موافقة فلسطين وإسرائيل عليه مسبقاً.

*بالنسبة للمشاريع المقترحة هناك مشروع نقل الغاز بعد تسييله في قطاع غزة ومشروع يخص محطة كهرباء غزة كما أعطيت رخصة للشركة الوطنية للاتصالات للبدء بالعمل في قطاع غزة، وتزويد محطة معالجة المنطقة الشمالية بالكهرباء. وهناك مشروع قديم حديث وهو تزويد غزة ب ٥٠ ميجاوات من الكهرباء يتم الآن التفاوض حوله.

*إذن لماذا السرية في هذا الموضوع طالما أنه ليس له علاقة بالأمر السياسي ولا يمكن أن تكون هناك مصداقية سياسية في دولة تعتمد السرية في مشاريع تخص مستقبل الشعب.

*تم سحب مشاريع المجاري لأنها تكررت لعدة سنوات ولم تنفذ ولا اعلم إن كانت ضمن خطة كيري الحالية.

*أنا مع التوقع بأن المفاوضات ستتشل فهل سيتم تنفيذ خطة كيري؟ هذه الخطة الاقتصادية هي طعم سياسي للفلسطيني للتنازل عن أمور سياسية .

*هناك دراسات جاهزة لجميع المشاريع التي سيتم تنفيذها وهي لا تحتاج إلي وقت

طويل للتنفيذ

أخشى أن يكون مصير الـ ٤ مليار دولار المرصودة هذه الخطة هو نفس مصير الـ ٥,٧ مليار التي تبرعت بها الدول المانحة في شرم الشيخ لإعمار قطاع غزة ولم يصل شي منها.

مداخلات حول ورقة د مازن العجلة

ناهض زقوت:

إذا كنا نرفض المفاوضات ونرفض الكفاح المسلح ونرفض خطة كيري إذن ماذا نريد كشعب فلسطيني هل نريد مفاوضات أم مقاومة؟ لابد من تحديد خياراتنا.

إن مشاريع كيري غير واضحة إذن لماذا لا تكون هناك مبادرة من رجال الأعمال لتقييم احتياجات الوضع الفلسطيني؟

جمال البابا:

ما هو الثمن الذي سندفعه سياسياً مقابل هذه الخطة؟

وما هي أولويات المشاريع لدى السلطة الوطنية؟

بالنسبة للثمن فإنني أعتقد أن الخطة وضعت لأن لدى الجانب الإسرائيلي قناعة بان مدة الـ ٩ شهور ليست كافية للمفاوضات وبالتالي فإن إقرار الخطة بالمسار السياسي يعطي مجالاً أكثر لاستمرارية المفاوضات. وأعتقد أن القيادة الفلسطينية لديها وعي بأنه لا يمكن أن ندفع أثمان سياسية مقابل إجراءات اقتصادية، لكن من الممكن أن يكون هناك إغراء لتمديد المفاوضات لفترة أطول. إن السلطة الوطنية لديها مشاريع واضحة والقطاع الخاص لديه رؤية واضحة، هناك ضغوطات لتمرير بعض المشاريع دون غيرها لكنها ستحاول جاهدة العمل على تنفيذ المشاريع حسب أولوياتها وشروطها وضمن رؤية واضحة.

د سيف الدين عودة:

في عام ٢٠٠٦ ظهرت مبادرة من مجموعة اكس بعنوان الحل البديل وكان الحل هو الحل الاقتصادي وكان عدد صفحات تلك المبادرة ٢٠٤ صفحة وأنا أتوقع أن خطة كيري هي اجترار لتلك الخطة السابقة .

وكان المحور الرئيس في الحل الاقتصادي يركز على الحلول الاقتصادية للقدس وكان باعتماد ثلاثة أمور أساسية منها اعتبار القدس منطقة مفتوحة وهي عاصمة للدولتين عبر مشاريع اقتصادية تربط الدولتين معا. كما أن جزءاً من الحل استهدف اللاجئين وإنهاء قضيتهم من خلال التوطين والمشاريع الاقتصادية. أعتقد بنسبة ٧٠% إن ما ورد في خطة كيري موجود في تلك الخطة.

إن المشكلة تكمن في القطاع الخاص الفلسطيني لان الحلول الاقتصادية في غالبيتها تكون بمبادرة من القطاع الخاص وتقدم كجسر لحلول سياسية. إذن نحن امام خطان من المفاوضات احدهما رسمي والآخر اقتصادي وقد ترك الاقتصادي لإعلان مبادرته لقياس ردود الفعل. لا يوجد موقف رسمي حول الموضوع ويجب على ممثلي القطاع الخاص ألا يستخدموا كأدوات لتميرير الحلول أمام المجتمع الدولي. وحسب خبرتنا كفلسطينيين لا قيمة للمشاريع الاقتصادية، فقد تم في السابق بناء المطار والبنية التحتية ودمرتها إسرائيل .

إن الـ ٤ مليار دولار سيتم حشدها لتمويل القطاع الخاص إذن كيف نتحدث عن تمويل بنية تحتية من قبل القطاع الخاص وما هي مصلحته في ذلك؟ هناك تناقض بين القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية .

المشاريع التي مولت بالتمويل الدولي كان عائدها الاقتصادي يقتصر على ٥% من المجتمع وتزداد البطالة لباقي أفراد المجتمع وأنا اشك أن أي مشاريع أخرى سيكون المستفيد منها قلة من المجتمع.

خالد جبر: 

إنني أتبنى موقف السلطة فالخطط الفلسطينية المعدة بأيدي فلسطينية هي الأفضل وذلك من خلال الاطلاع على موقع وزارة التخطيط الفلسطينية حيث توجد خطط لجميع القرى والمدن الفلسطينية. لقد كانت هناك آلاف الخطط السابقة على غرار خطة كيري وهذه الخطة لا تخيفنا طالما لا يوجد قبول رسمي من السلطة. أيضا لا يجوز رفض المشاريع التي تنفذها الدول المانحة حيث أن ٩٠% من المشاريع التي نفذت هي مشاريع مفيدة لنا. هناك فرق عن السياسة والشعارات لأن الاقتصاد هو أمر عملي وقابل لتطبيق.

يجب ألا نرفض كل مشروع أمريكي خوفاً مما ورائه. إن الكوادر في المفاوضات والمؤسسات الفلسطينية هي كوادر تعمل لبناء الوطن ويجب عدم الخوف من هذه الخطط لأن مشكلتنا الحقيقية هي مع الاحتلال.

نادر سمارة:



هناك غموض في الخطة الاقتصادية ولها أبعاد كبيرة غير البعد السياسي مثل البعد الأمني ولا اعلم لماذا تم الترويج للبعد السياسي والاقتصادي وتجاهل البعد الأمني. هناك جدلية قائمة حول ما الذي يمكن تحقيقه فهل هو أولاً الاستقرار السياسي أم الإنعاش الاقتصادي وأنا أرى أن الاستقرار السياسي يجب أن يتحقق أولاً.

لماذا يتم التخطيط للاقتصاد الفلسطيني بعيداً عنا كشعب فلسطيني؟ لا يوجد توافق فلسطيني - فلسطيني حول الدعم الخارجي فكيف سيكون هناك توافق فلسطيني إسرائيلي؟ عند الحديث عن استثمارات خارجية يدعمها القطاع الخاص أي أن رأس المال المستثمر فيها هو أجنبي، مما يعني أنه في حالة حدوث عدم استقرار فإن تلك المشاريع ستسحب ونعود إلى الصفر. لذا أؤكد على ضرورة وجود استقرار سياسي.

د. نصر أبو معيلق :



هناك تساؤل حول ما هي القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني وهل يستطيع استيعاب هذه الأموال؟ وبناء عليه إذا تم إقرار هذه الخطة فهل هذه الخطة خطة تنموية فلسطينية؟

هل المطلوب فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي أم تعميق الارتباط به؟ هل هذه المشاريع المتفرقة تعني خطة اقتصادية متكاملة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وخفض نسب البطالة أم هي خطة اقتصادية لبعض المشاريع فقط؟

من سيستفيد من عوائد المشاريع الاقتصادية الفلسطينية أم الإسرائيلي؟، قياساً بميزان الصادرات والواردات الفلسطينية - الإسرائيلي المختل أساساً؟

أيمن الميناوي:

لنفترض أن المنظومة المالية قائمة على استقرار الأسعار إذن أين خطة كيري من هذه الفرضية وما هي التوقعات والتحليلات من الناحية البحثية؟ وأين المشاريع الصغيرة في خطة كيري؟ وما هو العائد على القطاع الصناعي والتجاري الفلسطيني من هذه الخطة وهل تلك المشاريع هي مشاريع علاجية أم تنموية؟

نبيل أبو معيلق:

بصفتي منتخب من المؤسسات الاقتصادية في قطاع غزة فإنني أقول انه لم تتم مشاورتنا في إي أمر له علاقة بخطة كيري والمعلومات حولها هي عبارة عن معلومات موجودة في بعض الوزارات المعنية بالأمر في الضفة الغربية، ولم يتم طرحها للنقاش العام.

تعقيب د.مازن العجلة :

بالنسبة لتغيب المواطن فإنني اتفق مع هذا الأمر ولقد خرجت الورشة بتوصية لضرورة الشفافية في التعامل مع خطة كيري، ومطالبة السلطة بأن يتم نشر خطة كيري رسمياً لتداولها وتقييمها وإشراك الأفراد والمؤسسات والأكاديميين فيها، ونريد أن يكون هناك شفافية في جميع القضايا وتحديدًا هذه الخطة.

لقد تمثل الإغراء الاقتصادي في العديد من الخطط سابقاً مثل خطة المجموعة اكس والبنك الدولي عام ١٩٩٦، لذلك فإن هذا منهج مستمر لإلقاء الطعم والرشوة كي يكون كصاعق لبدء مشروع سياسي تستفيد منه إسرائيل.

نحن لا نرفض المساعدات الخارجية، ويجب على المجتمع الدولي دعمنا بعد عقود من الاحتلال لكن نحن نقيم مدى الفائدة من هذه الخطة والمليارات الأربعة وإذا كان هناك خطة اقتصادية واقعية سوف تطبق. نحن نتحدث عن الاستغلال الأمثل للمساعدات كما نريد تصويب المسار الاقتصادي التنموي خاصة في إطار المشاريع كي يستفيد منها المجتمع والمشروع الوطني الفلسطيني.

- لم يعد واضح ما نريده واضحاً فالمقاومة والمفاوضات خيارات إنسانية منذ خلق الإنسان. حتى الآن لا يمكن الاعتماد على أحدها، لكن لكل منها أصوله، فالمقاومة لم تعد مقاومة، وأثارها السلبية باتت واضحة على الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني وبالتالي نحن بحاجة لإعادة النظر فيها، وكذلك ما مدى جدوى المفاوضات في إطار عدم وجود وضوح في مسارها ومستقبلها؟

لقد تحدثت عن وجود خطط فلسطينية راقية وما يعيق تطبيقها هو الاحتلال الإسرائيلي، أولاً إذ بعد عام ٢٠٠٨ أصبح هناك قصوراً في المساعدات التي كانت في عام ٢٠٠٨ مليار وستمائة ألف أي ٣٠% من الناتج المحلي وأصبحت في عام ٢٠١٢ ثمانمائة مليون فقط أي ٩% من الناتج المحلي وهذا الأمر مقصود سياسياً. أنا مع السلطة الوطنية ظالمة أو مظلومة حتى إنهاء الانقسام وهي تعلم ما تريد من الناحية الاقتصادية و تدعو لفك الارتباط مع إسرائيل للوصول إلى الدولة الفلسطينية، و تحاول بناء مؤسسات تنمية فلسطينية لكن الاحتلال والحصار يجتث كافة الانجازات سواء بالعدوان العسكري أو الحصار الممنهج الذي اضعف القطاع الخاص الذي أصبح الآن لا يعمل أو يعمل بواقع ٢٠% فقط من طاقته الإنتاجية في ظل عدم وجود استقرار للموارد والمعابر.

نحن ندعم السلطة لتقييم لتقديم خطة كيري إيجابياً بما يتماشى مع المصلحة الوطنية، ويجب الدعوة لتسخير الخطط والجهود لفك الارتباط مع إسرائيل، وهو أمر يحتاج إلى مفاوضات أو مقاومة للوصول إلى صيغة يتفق عليها الجميع. كما أن المجتمع الدولي يدعو إلى ذلك من خلال اقتراح منطقة جمركية أو أية مقترحات أخرى، لذا لا يوجد خلاف أنه لن يكون هناك استقرار اقتصادي أو سياسي إلا بفك الارتباط وإنهاء التبعية. كما أن الاقتصاد الإسرائيلي يستفيد من المساعدات التي تصلنا لان إسرائيل جزء من سكرتاريا الدول المانحة وهي تستفيد من الدعم وإشاعة أجواء السلام.

إن المنظومة الاقتصادية قائمة على استقرار الأسعار، وخطة كيري هي كبالون يسبح في الهواء ولا يستقر على قاعدة من أسس اقتصادية واضحة. مثلاً تتوقع الخطة زيادة في الأجور بنسبة ٤٠% خلال ثلاث سنوات لكن هذا يتعارض مع المنطق الاقتصادي لن هذه الزيادة ستكون أثارها السلبية أكثر من الايجابية لان الـ ٤٠% من الإرتفاع في مستوى الأسعار في القطاع الخاص سوف يولد معدلات تضخمية مرتفعة، مما سيؤدي إلى وجود

حالة عدم استقرار مالي، لأن القطاع الخاص بحاجة لأكثر من ثلاث سنوات وزيادة الأجور بواقع ١٦% كل سنة هو أمر لا يمكن حدوثه لذا فان الخطة لم تأخذ في الاعتبار الاستقرار المالي للأسعار وهذا جزء من النقد الموضوعي لها.

_فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة التي هي ركيزة الاقتصاد الفلسطيني تعرضت خطة كيري لما يسمى بالصناعات الخفيفة. إن أي خطة سواء كانت وطنية أو خارجية إن لم تول الصناعات الصغيرة أهمية وتعتبرها محوراً استراتيجياً في دفع الاقتصاد والصناعات الفلسطينية فهي خطة قاصرة، لأن لهذه الصناعات مزايا عديدة تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني ولا تحتاج إلى تمويل كبير لذا يجب أن تكون محور الاهتمام .

_أول مرحلة في الخطة، هي دعم ٥٠ مشروع صغير في بداية ٢٠١٤ بمبلغ ١٥٠ مليون دولار وهذا الأمر يثير الشكوك حول الخطة أما إذا كان هذا الأمر بعيد عن السياسة فهو أمر ايجابي لكن هل هناك بنية تحتية حقيقية لتوجيه هذه المشاريع بشكل مهني غير متعلق باستفادة أشخاص معينين دون غيرهم من هذه الأموال؟ سؤال لا بد من الإجابة عليه أولاً.

المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

المواقف والتوقعات

"المحور الفلسطيني"

أ. جمال البابا

مقدمة

دعونا نتفق منذ البداية أن المفاوضات من حيث المبدأ غير مرفوضة، باعتبارها أداة من أدوات العمل السياسي، وهي أداة مهمة، وإن كانت في الحالة الفلسطينية بحاجة إلى ترتيب الأولويات وتحديد المرجعيات والعمل على ترتيب الظروف الذاتية والموضوعية للدخول في مفاوضات تؤدي إلى نتائج مرجوة وأهداف محددة.

وهنا لا بد من التأكيد على أن إشكالية التسوية والمفاوضات ليست فقط في صعوبة القضايا المطروحة للحل وهي القدس، والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية، وحق العودة وقضايا أخرى متداخلة مثل المياه، البيئة، الكهرباء، التجارة والنقد وخلافه ليست هذه الإشكالية التي تعيق التوصل إلى تسوية فقط ولكن الأهم عدم توفر قوة التحفيز الدولية المحايدة، وتم حصر هذه القوة بالراعي الأمريكي الذي يتبنى في الغالب وجهة النظر الإسرائيلية ولا يمارس الضغط حيث يمارس وإن كان الأوروبيون بدأوا بالدخول إلى الحلبة ولكن بخجل، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- معظم الدول الأوروبية صوتت لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

- دعوة سولانا عام ٢٠٠٩ للاعتراف الأممي بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ في حال فشل المفاوضات.

- قرار مقاطعة منتجات المستوطنات.

- تحذير للحكومة الإسرائيلية بضرورة الجدية في المفاوضات والبعاد عن النشاط الاستيطاني وإلا سوف يتم اتخاذ إجراءات عقابية بحقها

- اشتون أكدت أن الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل كامل جهود كيري لاستئناف المفاوضات وان هناك تنسيقاً بين الطرفين بهذا الخصوص.

أما على الصعيد الفلسطيني فإن انطلاق هذه الجولة من المفاوضات جاءت والأوضاع الفلسطينية ليست في أحسن حالاتها-انقسام مقيت وأزمة اقتصادية ومالية، المحيط العربي يمر بأوضاع غاية في الصعوبة جداً من أي أداة للضغط على الأطراف الفاعلة، وضع إقليمي يميل لصالح إسرائيل خاصة بعد الاتفاق الغربي الإيراني حول الملف النووي الذي أدى إلى تهدئة وإرضاء إسرائيل التي اعترضت على الاتفاق، يأتي ذلك كله في ظل وجود حكومة يمينية متطرفة تحكم في إسرائيل.

ورغم الأوضاع الصعبة التي يمر بها الجانب الفلسطيني إلا انه يملك بعض الأوراق التي تمثل أدوات يمكن أن يستغلها لتحسين موقفه في المفاوضات أو خارجها ويأتي في مقدمة هذه الأوراق الشرعية الدولية رغم محاولات إسرائيل والولايات المتحدة الالتفاف على هذا العنصر لا انه يظل دائم ومهم. ثانياً اعتماد فلسطين كدولة عضو مراقب في الأمم المتحدة مع إمكانية الانضمام إلى المنظمات الدولية. ثالثاً التواجد على الارض ودعم صمود الإنسان الفلسطيني لمجابهة المخططات الإسرائيلية، ورابعاً الحراك الدبلوماسي وهي معركة مهمة في سبيل تثبيت وتسويق وجهة النظر الفلسطينية، وأعتقد أن هناك انجاز في هذا المجال يمكن البناء عليه ونرى ذلك عند مقارنة حجم الزيارات التي يقوم بها مسؤولون فلسطينيون مقارنة بالمسؤولين الإسرائيليين الذين يعانون من شبه عزلة على الصعيد الدبلوماسي.

الحديث عن الوضع الفلسطيني وأحواله يقودنا إلى الحديث عن أهداف الأطراف المعنية من الدخول في جولة جديدة من المفاوضات.

فالجانب الفلسطيني وعلى مدى الثلاث سنوات الماضية بعد انتهاء فترة العشرة شهور التي جمدت إسرائيل فيها البناء في المستوطنات (تجميد إعلامي) لم يستطع أن يجبر الجانب الإسرائيلي علي وقف النشاط الاستيطاني وهو سبب يدفع الجانب الفلسطيني إلى الدخول في المفاوضات إذا كان هناك خطوات جدية في هذا الاتجاه لأن استمرار الاستيطان وقضم الأراضي الذي لا يتوقف، قضية لا يمكن القبول باستمرارها يضاف إلى ذلك الضغط الأمريكي الأوروبي بهذا الاتجاه.

أما الجانب الأمريكي فإن الهدف الأول من هذه الجولة من المفاوضات هو الإثبات للجميع أن الولايات المتحدة هي صاحبة هذا الملف وهي الوحيدة القادرة على إحداث اختراق فيه، ويبدو أن إدارة أوباما مقتنعة أن إقامة دولة فلسطينية يعتبر المدخل الوحيد لاحتلال السلام بين الجانبين ومن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى هذا التحرك هو الاعتراف الاممي بعضوية فلسطين المراقب وذلك لتثبي الجانب الفلسطيني عن التوجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة، يضاف إلى ذلك فتح ملف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني وهو ما كان يتطلب تبريد المنطقة لأن الأمور لم تكن واضحة بأي اتجاه سينتهي حسم الملف.

وفيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي فهو دائما يؤكد رغبته وذلك إعلاميا فقط بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات دون رغبة حقيقية بالمضي في الاتفاق. ولكن على ما يبدو أن الجانب الإسرائيلي أصبح اقرب من مربع حل المراحل منه إلى مربع إدارة الصراع. بناءً على هذه المعطيات وفي ظل هذه الأجواء جاءت دعوة كيري بعد جهود مكثفة وجولات مكوكية قام بها إلى المنطقة للطرفين إلى أول لقاء في واشنطن في ٣٠ يوليو بعد توقف استمر ثلاث سنوات حيث كان آخر لقاء جمع الطرفين في سبتمبر ٢٠١٠ بعد انتهاء ما يسمى قرار إسرائيل بتجميد الاستيطان لمدة عشرة أشهر، وتم الاتفاق في هذا اللقاء أن تستمر المفاوضات لمدة ٩ أشهر وان يتم إطلاق سراح ١٠٤ أسرى فلسطينيين في أربع دفعات مقابل تعهد الجانب الفلسطيني عدم التوجه للانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالاستيطان يبدو أنه تم الاكتفاء بتعهد أمريكي أن يضغط على الجانب الإسرائيلي قدر المستطاع لتخفيض وتيرة الاستيطان دون تعهد مكتوب سواء من الطرف الإسرائيلي أو الأمريكي بذلك.

حتى لحظة كتابة هذه السطور لم يقدم وزير الخارجية الأمريكي للطرفين وخاصة الطرف الفلسطيني أي شيء مكتوب، كل ما هنالك انه تم تداول بعض الأفكار بين الأطراف وخاصة ما يتعلق بالجوانب الأمنية والجوانب الإقليمية. وهنا يثار تساؤل أي حل إقليمي يسعى إليه الجانب الفلسطيني، نحن نطمح إلى دولة يتم تجسيدها على أرض الواقع، بمعنى أننا لا نطمح فقط إلى دولة قانونية تحظى باعتراف العالم ومنظماته، بل نطمح إلى دولة فعلية قادرة على تلبية احتياجاتنا الأساسية والضرورية وذلك من خلال تحقيق الآتي:

- حدود الدولة يجب أن تكون متطابقة مع حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وان تكون السيادة الإقليمية على هذه المنطقة سيادة فلسطينية مطلقة تضمن الحفاظ على الأمن الإقليمي للدولة والأمن الشخصي لكل مواطن فلسطيني يعيش فيها، مع ضمان حرية الحركة وانسيابها بين أجزاء الدولة.
- أن تضمن الحدود اتصالاً مباشراً مع الدول العربية المجاورة مع سيطرة كاملة على كافة أشكال الحركة عبر هذه الحدود.
- أن تكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الموارد الطبيعية للدولة بما في ذلك، المياه الإقليمية متضمنة الموانئ والمجال الجوي متضمناً المطارات.
- ضمان المرور بين شطري الدولة على قاعدة توفير قطاع ارضي (ممر) يصل بينهما يخضع للسيادة الفلسطينية ويوفر حركة انسيابية دون معيقات.
- هذه المطالب أيضاً أكدها الرئيس ابو مازن في اجتماعه الأخير مع لجنة المتابعة العربية في جامعة الدول العربية في القاهرة الأسبوع قبل الماضي في ٢١/١٢/٢٠١٣، وبعد سماعه الأفكار التي طرحها كيري:
- لا يقبل تواجد جندي إسرائيلي على الحدود.
- يرفض دولة فلسطينية منزوعة السلاح وأنه لن يدخل في سباق مسلح بل يريد المحافظة على أمنها. (الجانب الإسرائيلي عندما يتحدث عن دولة منزوعة السلاح يقصد بان يقوم هو بحماية هذه الدولة وان يكون لديه ولقواته حرية الحركة في الأجواء وأراضي هذه الدولة عند الضرورة ضمن رؤية أمنية شاملة لكل المنطقة (فلسطين التاريخية).

- موافق على أن يستغرق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية ٣ سنوات وجدول زمنية متفق عليها كما كان الأمر في سيناء. (ممكن أن تكون هذه صيغة وسط الاتفاق الإطار الذي يتم الحديث عنه).
- وجوب أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية ولا غيرها بديل.
- رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.
- ورفض أي حل مؤقت ويجب أن يكون الحل شاملاً.
- يوافق على تبادل الأراضي بالمثل والقيمة.
- لا يقبل بتواجد إسرائيلي في الأغوار ولكنه يقبل بطرف ثالث.
- هدف المفاوضات فلسطينياً وباختصار التوصل إلى سلام دائم يقود إلى قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً على أساس القرار الأممي ١٩٤، وحل جميع قضايا الصراع والاتفاق على جميع الملفات.

الاتفاق المتوقع:

منذ البداية لابد من التأكيد على أن الجانب الإسرائيلي قد ركز على الجوانب الأمنية في كل الاتفاقات المرحلية السابقة ومن المؤكد أيضا انه سيركز عليها في أي اتفاق قادم سواء كان اتفاق إطار أو اتفاق دائم ونهائي، وعلى مدى العشريون سنة الماضية منذ توقيع اتفاق أوسلو تقوم إسرائيل باستغلال الحجة الأمنية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية واستغلالها في الاستيطان.

عندما بدأ كيري التحرك نحو عقد مفاوضات بين الطرفين لم يكن لديه أي خطة أو تصور لطبيعة سير العملية التفاوضية وترتيب قضايا التفاوض وسبل حلها، ولكن بعد هذا العدد الكبير من الجولات التفاوضية وحضور مارتن اندك لعدد كبير منها من المتوقع أن يقدم الجانب الأمريكي مقترحا مكتوباً للطرفين مسترشداً بآراء الطرفين خلال جولات المفاوضات السابقة.

يبدو أن الشهور الأربعة القادمة لن تكون كافية لانجاز اتفاق نهائي يطال جميع القضايا المتعلقة. ومن هنا فإن الاتفاق المتوقع سيتم صياغته بحيث يستطيع

كل طرف أن يسميه بالتسمية التي يريدتها ويسوقه لدى شعبه بأنه جاء حسب رؤيته هو - الجانب الفلسطيني يقول أن حقق الاتفاق ضمن جداول زمنية محددة وتم الاتفاق على كافة القضايا والجانب الإسرائيلي يقول رتب الأولويات حسب رؤيته هو وأن كل مرحلة مرتبة على المرحلة التي تسبقها.

يبدو أن المرحلة الأولى من أي اتفاق متوقع سوف تركز على القضايا الأمنية والاقتصادية أي أن المرحلة الأولى من الاتفاق سوف تكون أمنية مغلقة بإطار اقتصادي وهو ما أكده مارتن اندك أمام مؤتمر منظمة "جي ستريت" وهو لوبي يهودي ليبرالي مناهض للاحتلال الإسرائيلي على أساس أن العملية الأمنية تهم الجانب الإسرائيلي والعملية الاقتصادية تهم الجانب الفلسطيني، وما الخطة الاقتصادية التي طرحها كيري لتتسبب الاقتصاد الفلسطيني إلا لضمان استمرار جلوس الجانب الفلسطيني على طاولة المفاوضات والاستمرار فيها أكبر مدة ممكنة.

من ضمن السيناريوهات المتوقعة للخطة التي من الممكن أن يقدمها كيري بالإضافة للمواضيع الأمنية والاقتصادية (المواضيع الأمنية متشعبة ومتعددة التواجد في غور الأردن - السيطرة على المعابر - الإنذار المبكر - حركة الجيش في حالة وجود خطر - العمل الاستخباري، التنسيق الأمني، التحريض)، من ضمن هذه السيناريوهات إقامة دولة فلسطينية على مساحة 60-70% من مساحة الضفة الغربية بعد توقيع الاتفاق على أن تنفذ باقي بنود الاتفاق على مراحل لاحقة، أما باقي المواضيع وهي القدس والاستيطان واللاجئين فلن تكون بعيدة عن الأفكار التي طرحها الرئيس الأسبق بل كلينتون في فترة محادثات كامب ديفيد بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وإيهود باراك، حيث جاءت على النحو التالي:

القدس: ما هو فلسطيني يعود للفلسطينيين وما هو يهودي يعود لإسرائيل ومنطقة (الحوض المقدس) تدار بصورة مشتركة الجزء العلوي من قبل الفلسطينيين والجزء السفلي مع الحائط الغربي من قبل إسرائيل.

أما موضوع الاستيطان فيتم علاجه من خلال تجميع المستوطنات في كتل استيطانية، بحيث تجري عملية تبادل أراضي بنسبة تتراوح ما بين 3-6% من مساحة الضفة الغربية، أما موضوع اللاجئين وهي القضية الأصعب والأهم فقد جاءت أفكار كلينتون بهذا الخصوص أن قسّم اللاجئين إلى خمسة أقسام:

- قسم يوطن في البلاد الموجود فيها.
 - قسم يوطن في بلاد أخرى مثل كندا.
 - قسم يعود إلى الدولة الفلسطينية.
 - قسم يعود إلى المناطق التي تم تبادلها.
 - قسم يخضع لجمع شمل العائلات حسب المعايير الإسرائيلية.
- حتى الآن المؤشرات تقول أن الأمور لا تسير باتجاه اتفاق شامل ونهائي ينهي الصراع بل اتفاق إطار إذا كان هناك اتفاقاً يشمل بالإضافة إلى النواحي الأمنية والاقتصادية قضايا المرحلة النهائية وستكون المعركة الرئيسية في الصياغات وترتيب الأولويات حيث تريد إسرائيل إتفاق فضفاض وعام بحيث يسمح لها بتسيرات مستقبلية تحاول من خلالها التملص من استحقاقات لا ترغب في دفعها.

مخاطر اتفاق الإطار:

- لا بد من التأكيد أن اتفاق الإطار قد تم طرحه من قبل ايهود باراك في فترة مفاوضات كامب ديفيد بحجة صعوبة التوصل إلى اتفاق دائم، وهو مطلب إسرائيلي قديم.
- مهما كانت الصيغ محكمة سيظل هناك مجال لتفسيرات مختلفة تكون الكلمة الفصل فيها للأقوى.
- سيتم إعطاء الأولوية للمطالب الإسرائيلية والتي ستنفذ بمجرد توقيع الاتفاق.

الخاتمة:

- يجب الاستفادة من أننا أصبحنا الآن دولة تحت الاحتلال وحدودها واضحة ومعترف بها من قبل الجمعية العامة، بحيث يتم العمل قدر الإمكان على

أن تكون جولة المفاوضات الحالية تحت هذا السقف ولو كان التنفيذ طبقاً لجدول زمني محدد.

- لا يجب الاعتماد ولو بأي شكل من الأشكال على الضمانات الأمريكية سواء كانت شفوية أو مكتوبة لأن التاريخ اثبت أن قدرة الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل هي إمكانية محدودة جداً. وهو ما حدث في جميع الاتفاقات السابقة. غزة أريحا، طابا وإعادة الانتشار، الخليل، تقرير ميتشل، مذكرة تبيت، تجميد الاستيطان، فالرهان على الرعاية الأمريكية هو رهان خاسر لا محالة.

- ضرورة توسيع الدور الروسي بحيث يتم الاستفادة من الاستفاقة الروسية إضافة إلى زيادة إشراك الاتحاد الأوروبي خاصة أن مواقفه من قضايا التفاوض أصبحت اقرب للجانب الفلسطيني.

- وأخيراً فإن اتفاق الإطار يتم الذهاب إليه عندما يكون عدم التوقيع على الاتفاق أكثر ضرراً من اتفاق إطار لن ينفذ كاملاً.

- لقد أثبتت التجربة أن المفاوضات الثانية برعاية أمريكية في ظل الاحتلال واضح في ميزان القوى وتردي الحالة الفلسطينية الداخلية خاصة حالة الانقسام وتردي الأوضاع العربية ومن دون وقف كامل للأعمال الاستيطانية وتحديد مرجعية واضحة ومُلزمة للمفاوضات لن تؤدي إلا إلي ما تخطط له إسرائيل وهو مزيداً من التهويد ومزيداً من التضليل بأن هناك مفاوضات تجري.

المواقف الإسرائيلية

من خطة كيري

أ. عاطف المسلمي

مقدمة:

في منتصف نوفمبر الماضي، قام جون كيري وزير الخارجية الأمريكي بجولة شرق أوسطية، فبعد أن زار كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية بهدف إصلاح العلاقات المتضررة، توجه إلى جنيف للمشاركة المباشرة في مجموعة الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن +1، لحل الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني. وقد أضاف كيري إلى جدول أعماله لقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وآخر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ولقاءً استشارياً مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

وقد أمل كيري من خلال جولته هذه إلى تحقيق خرق دبلوماسي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في أوائل العام ٢٠١٤ ليتوافق مع الجدول الزمني الذي وضعه كيري وهو ربيع العام القادم للوصول إلى اتفاق حول الوضع الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وهو اتفاق حسب كثير من المراقبين سوف يستند في الأساس إلى مبادئ "كلينتون" الصادرة في كانون ديسمبر عام ٢٠٠٢ ومبادئ المبادرة العربية للسلام الصادرة في مارس ٢٠٠٠. وقد اتبع جون كيري جولته هذه بجولتين أخريين في التاسع والثامن عشر من كانون أول الحالي بشكل يوحي أن الإدارة الأمريكية معنية أكثر من أي وقت مضى بتحقيق اختراق في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

ويحاول جون كيري من خلال التدخل الأمريكي القوي التوصل إلى اتفاق رزمة يشمل القضايا الأمنية والاقتصادية، وهو يتمتع بالحيوية والهمة اللازمتين لتحقيق هذه المهمة.

ويراهن كيري على أن استمرار اللقاءات سيفضي حتماً إلى نتائج طالما أن عوامل الدفع مستمرة وقد صرح كيري في ختام جولته الأخيرة: أن الإسرائيليين والفلسطينيين اقرب ما يكونوا إلى السلام منذ سنين. وقال للصحفيين "اعتقد أننا أصبحنا اقرب إلى السلام والازدهار والأمن الذي يستحقه كل سكان هذه المنطقة ونحن اقرب ما نكون إلى ذلك منذ سنين.

وقال كيري في لقاء مع قناة "أي بي سي" صباح الاحد ٢٠١٣/١٢/١٥، "أنه تم إحراز تقدم بشأن القضايا الصعبة في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وقال "اتفقنا على عدم الإدلاء بأحاديث عما نقوم به لأن هذا يثير توقعات وضغطاً كما انه يخلق معارضة في بعض الحالات". واستطرد، شخصياً أشعر بالتشجيع لأن قضايا صعبة للغاية بدأت تتبلور في صورة خيارات عدة ربما لا تتاح للزعماء لاختيار من بينها للمساعدة في التوصل إلى حل.

ويمضي كيري في خطته باتجاهين اقتصادي وقد تناولناه في الورشة السابقة وسياسي جله امني يتبنى في معظمه وجهات النظر الأمنية الإسرائيلية يغلفها كيري ويقدمها للفلسطينيين مع بعض المغريات الاقتصادية.

إن قراءة سريعة للمقترحات الأمنية الواردة في خطة كيري توضح أنها تأتي دعماً صريحاً لمطالب إسرائيل الأمنية وهي مقترحات جعلت الترتيبات الأمنية على رأس الأولويات وشرطاً أساسياً للتقدم في المفاوضات.

فهل جاءت هذه المقترحات كمحاولة من كيري لاسترضاء نتنياهو وتهديئته بعد الاتفاق النووي الإيراني؟

إن سياسة التهيب والترغيب التي يتبعها كيري تجاه الفلسطينيين تعتبر استتساخاً لسياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو. وعلى النقيض لا نجد ضغوطات تمارس على الجانب الإسرائيلي.

المواقف الإسرائيلية من (خطة كيري):

قبل الولوج إلى عرض المواقف الإسرائيلية من خطة كيري، نعرض بنود الترتيبات الأمنية التي طرحها كيري على الطرفين ونشرتها الصحافة الإسرائيلية وأعتبرت الأساس في الخطة وشرطاً للتقدم في المفاوضات، وهي في معظمها كما ذكرنا تتبنى وتدعم المطالب الأمنية الإسرائيلية:

- انتشار الجيش الإسرائيلي على امتداد الحدود مع الأردن لسنوات عدة، على أن يتم تقليصها بشكل تدريجي تماشياً مع الأوضاع الأمنية الحاصلة على الأرض.

- نشر الجيش يستمر في المرحلة الأولى ٤ سنوات على الأقل، فيما يتم إخلاء قوات الجيش الإسرائيلي من غالبية أراضي الضفة الغربية، باستثناء منطقة الأغوار، ومنح الإسرائيليين حرية العمل داخل الأراضي الفلسطينية لمطاردة الفلسطينيين أو احباط العمليات، وهو شرط أمريكي اعترض عليه رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزر دفاعه موشيه يعالون.

- تكون الدولة الفلسطينية المقترحة منزوعة السلاح الثقيل، مع إمكانية احتفاظ بقوات أمنية قوية للاحتياجات الأمنية الداخلية لمحاربة الإرهاب.

- نزع سلاح الدولة الفلسطينية يكون من خلال طلعات تصوير تنفذها طائرات أمريكية من دون طيار.

- المعابر الحدودية، تكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية-الفلسطينية المشتركة مع إمكانية مشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية.

نبدأ هذه المواقف بمصادقة اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية أمس الأحد على ضم أراضي غور الأردن لإسرائيل بما يعني ضم جميع مستوطنات غور الأردن والطرق المؤدية إليها، وهذا القرار إن كان يحتاج إلى مصادقة الكنيست فإنه يأتي ليوجه ضربة قوية لجهود كيري السلمية ويبين الوجه الحقيقي للحكومة الإسرائيلية.

إن المواقف الصادرة عن أقطاب الائتلاف الحاكم في إسرائيل تجاه مقترحات كيري للسلام مع الفلسطينيين لا تنم بأن هناك فرصة لتحقيق تقدم ملموس على صعيد المفاوضات، ورغم التباين الواضح في مواقف أعضاء الائتلاف إلا أن أزمة سياسية إسرائيلية داخلية لا تلوح في الأفق الآن، وإن لا خطر يهدد الائتلاف في هذه المرحلة. وإن كان هناك بوادر اصطفايات جديدة داخل الائتلاف استعداداً لما هو قادم.

أولاً: أعضاء الائتلاف. رئيس الوزراء نتنياهو: أعرب في رسالة مصورة إلى المنتدى الاقتصادي الأمريكي-الإسرائيلي (صابان) الذي عقد في واشنطن، أعرب عن استعداده للتوصل إلى ما أسماه حل وسط تاريخي في المفاوضات مع الفلسطينيين. أما وزير خارجيته إيفيغور ليرمان زعيم إسرائيل بيتنا، فقد استبعد في كلمته أمام المؤتمر التوصل إلى اتفاق سلام دائم أو حتى مرحلي مع الفلسطينيين، معتبراً أن المفاوضات الجارية معهم آلت إلى طريق مسدود. وقال ليرمان: إنه رغم النوايا الحسنة يستحيل جسر الفجوات العميقة بين مواقف الجانبين بالإضافة لغياب الثقة بينهما.

وزير الدفاع موشيه يعلون من الليكود قال للإذاعة الإسرائيلية: لا يمكن الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين لأنه ليس هناك شريك.

الوزيرة تسيبي ليفني زعيمة حزب الحركة التي تقود فريق التفاوض مع الفلسطينيين وحسب صحيفة هآرتس قالت: "الاقتراح الأمريكي يلبي لإسرائيل جزءاً كبيراً من متطلباتها الأمنية وأنه ليس من الواقع أن تحصل إسرائيل كل متطلباتها.

أما وزير الاقتصاد، نفتالي بينت زعيم حزب البيت اليهودي وضع خلال لقاء مع صوت إسرائيل العبري، شروطاً للقبول بالمقترح الأمريكي. اعتراف من فتح برام الله واعتراف من حماس في غزة بإسرائيل. وقال سنعمل على إسقاط أي حكومة تسلم القدس للفلسطينيين ممنوع علينا أن نسلم أمننا للأخرين. أقر العلاقات مع الولايات المتحدة، يجب علينا أن نتصرف لضمان أمن إسرائيل. ولاحقاً اقترح بينيت ضم المناطق (ج) في الضفة الغربية المحتلة التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية. وقال

أفضل تطبيق للسيادة الإسرائيلية في المناطق التي يقيم فيها أربعمائة ألف مواطن (مستوطن) فقط (٧٠) ألف عربي. وتشمل المنطقة ج ٦٠% من مساحة الضفة الغربية.

يثير لييد وزير المالية زعيم حزب يوجد مستقبل، حث نتتياهو خلال مؤتمر اقتصادي عقد في تل أبيب على إبداء شجاعة تاريخية والتوصل إلى تفاه سلام مع الفلسطينيين وقال: إن كل أسبوع يمر من دون تقدم في المفاوضات يشكل خطراً على استقرار الحكومة ثمة أهمية للاقتصاد والدولة بأن تستمر هذه الحكومة في ولايتها حتى لو استوجب التقدم في المفاوضات إجراء تغييرات ائتلافية.

وأضاف: دولة إسرائيل لا يمكنها ويحظر عليها أن تتبلع بداخلها ٣,٥ مليون فلسطيني وأنه حان الوقت الآن للتقدم، وقد وصلنا إلى مرحلة يتعين على حكومة إسرائيل الإجابة عن سؤال إذا ما كانت تجري العملية السياسية بهدف حقيقي التوصل لاتفاق سلام.

وأضاف لييد " أن نتتياهو يعرف الثمن ويدرك أن الحل الوحيد الموجود على الطاولة هو تطبيق فكرة دولتين لشعبين، وأنا مؤمن وآمل أن لديه الشجاعة التاريخية المطلوبة كي يدفع الثمن. وهذا ما تعهد به عندما شكلنا الحكومة ومن على منبر الكنيسة. وطمأن لييد نتتياهو أن حزبه ذو النواب التسعة عشر سيدعم الحكومة في حال طرأت عليها تغييرات، وقال أنا مصمم على فعل كل ما في قدرتي من أجل ضمان أن تستمر الحكومة حتى لو اقتضت التطورات على صعيد عملية السلام اصطفاً ائتلافياً من نوع آخر. وأضاف لست مستعداً أن يبقى يش عتيد (هناك مستقبل)، ورقة التين لمناورات سياسية لا معنى لها، وتابع لا نستطيع أن نواصل التظاهر بأن السلام لا يتضمن دفع ثمن مؤلم كبير قومي سياسي سيحجر الجانبين الموقعين على تحمله.

على صعيد المعارضة، قال يستحاق هيرتسوغ زعيم حزب العمل الجديد: "يجب الوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين". هناك جهد من كيري ويجب إعطاه فرصة. وأضاف في تصريح لإذاعة إسرائيل العبرية: اعتقد أن تصريحات

ليبرمان تمس بمصالح إسرائيل، إذا ذهب نتتياهو إلى مسار تاريخي لتحقيق السلام سنكون على يمينه.

بعد استعراض المواقف الإسرائيلية سواءً حكومة أو معارضة فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما مدى تأثير هذه المواقف التي يشوبها الكثير من التباين على استمرار الائتلاف الحاكم في إسرائيل في المستقبل المنظور، وذلك في الحالتين سواءً ذهب نتتياهو نحو الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده كيري عند بدأ المفاوضات وهي مدة التسعة أشهر للتوصل إلى اتفاق إطار يعالج قضايا الحل النهائي، أو لم يلتزم؟، فهناك مؤشرات داخل ائتلاف نتتياهو الحاكم ذو الأشهر التسعة تشير إلى ظهور بعض التصدعات في جداره وبخاصة بين الحليفين يُشير لييد زعيم يش عتيد الذي يمثل بنوابه التسعة عشر العمود الفقري في ائتلاف نتتياهو وهو بمثابة الصورة الحسنة التي يحاول نتتياهو من خلاله تجميل ائتلافه داخلياً وخارجياً، وبين نفتالي بنيت زعيم حزب البيت اليهودي الذي يملك (١١) مقعداً ويمثل اليمين المتشدد وجل ناخبيه من جمهور المستوطنين وذلك بسبب سن بعض القوانين في الكنيست ذات علاقة بالشرعية اليهودية، بالإضافة لوجود تسيبي ليفني التي ربطت دخولها الائتلاف باستئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين.

حتى هذه اللحظة وطالما أن المفاوضات لم تصل إلى نقطة الحسم فإن شكل الائتلاف من الخارج يبدو متماسكاً ولا يهدده أي خطر، وذلك ليس عائداً لحالة الانسجام بين أعضائه بقدر ما هو محاولة للتمتع بأكبر قدر من الوقت بنتائج الانتخابات التي حصدتها تلك الأحزاب في الانتخابات الأخيرة وعدم التسرع بوضع نفسها على محك الاختبار ثانية. ولكن التجارب السابقة أبانت انه في لحظة ما ستضطر هذه الأحزاب للكشف عن وجهها الحقيقي وهذا ما كان دائماً أمام قضية الحل مع الفلسطينيين.

لقد علمتنا التجارب السابقة أن الائتلافات الحكومية في إسرائيل والتي تجمع في ثناياها أطرافاً سياسية متباينة تبقى صامدة أمام جميع الأزمات ولكنها تنهار أمام قضية الحل مع الفلسطينيين، وللتدليل على ذلك نشير إلى انه في مارس ١٩٩٠ انهارت حكومة الوحدة الوطنية الثانية بين الليكود والعمل على خلفية رسالة وزير

خارجية أمريكا في ذلك الوقت جيمس بيكر. وفي ديسمبر العام ١٩٩٨ انهار ائتلاف نتتياهو الأول ودعا إلى تكبير موعد الانتخابات وهزم أمام باراك في مايو ١٩٩٩ بسبب توالي الأزمات السياسية مع الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون على خلفية عدم التقدم في السمار الفلسطيني، وفي العام ٢٠٠١ انهارت حكومة باراك وخسر حزب العمل انتخابات رئاسة الوزراء في فبراير ٢٠٠١ لصالح اريئيل شارون بعد فشل مباحثات كامب ديفيد بين باراك والرئيس عرفات، واندلاع انتفاضة الأقصى. في عام ٢٠٠٥ اضطر شارون للخروج من الليكود وتشكيل حزب كديما لتمرير خطة الانسحاب من قطاع غزة.

إن زعامات إسرائيل عودتها دائماً الهروب إلى الداخل إذا ما تعرضت لضغوط خارجية لتنفيذ أي من استحقاقات السلام مع الفلسطينيين، وقد نجحت في ذلك مرات عديدة وكانت في الغالب تقلت من أي عقاب من الإدارات الأمريكية مهما قل حجمه نتيجة لحجم التأثير الهائل الذي يمارسه أصدقاءها في مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين. فهل سيلجأ نتتياهو إلى نفس الأسلوب ويرتد خطوتين للخلف إذا ما أجبر على المضي قدماً في المفاوضات مع الفلسطينيين أمام الضغوطات الأمريكية والأوروبية.

لقد أصبح التفاوض مع الفلسطينيين بمثابة ساعة توقيت تقيس مدة حياة حكومة نتتياهو الحالية. فإذا ما استقر رأي نتتياهو في لحظة الحقيقة للاتجاه يميناً فإن ليفني ولييد ينيان ترك الائتلاف الحاكم.

وحينها يستطيع نتتياهو أن يقيم ائتلاًفاً يمينياً مع الحريديم وربما يدخل موفاز أيضاً. وسيصعب على هذه الحكومة أن تجد شعبية لها في إسرائيل وستعاني على الصعيد الخارجي. أما إذا اتجه نتتياهو نحو اليسار فإنه سيفقد البيت اليهودي وقد يفقد القسم الاستيطاني في الليكود وينضم إليه حزب العمل وسيصبح ليبرمان لسان الميزان في هذه الحكومة، فإذا أراد أبقاها، وإذا أراد أسقطها.

إلا أن التجارب السابقة تدل أنه أمام هذين الخيارين السيئتين لنتتياهو يوجد خيار ثالث قد يكون اقل تكلفة وهو أن يُلقى بذنب الفشل في التوصل إلى اتفاق

سلام على عاتق ابو مازن والفلسطينيين، وعليه فإذا كان الفلسطينيون هم المذنبون فلماذا تترك ليفني ولييد وبينيت الائتلاف. فالكل سيكون راضياً وأمريكا لن تستطيع كما في الماضي أن تفعل شيئاً ولا يمكن لإدارة أوباما أن تمس بأي شكل من الأشكال بالمساعدات والعلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل.

تعقيب

أ.هاني حبيب

عند الحديث عن المجرى التفاوضي أود أن نتذكر الأسابيع التي كانت قبل العملية التفاوضية، قبل خمس أشهر وبالتحديد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأكثر تحديدا مع بداية ولاية أوباما والثانية، التغييرات التي أجراها على صعيد إدارته خصوصا على ثلاث جهات وهي وزارة الخارجية كيري ووزارة الدفاع هاجيل ومندوبة الأمم المتحدة رايس. في هذه الحالات الثلاث كان الموقف الإسرائيلي رافض ثم متحفظ.

أنا انكر هذه الأمور لأنها تعطي منحى كيفية تعامل إسرائيل مع الولايات المتحدة باعتبار أن كيري حين يصبح وزيرا للخارجية ويتسلم المفاوضات فيصبح عليه ضغط إسرائيلي باعتباره كان غير مرغوب فيه، وبالتالي عليه أن يصبح أكثر ولاء وأكثر قدرة على التعاطي مع مصالح إسرائيل وهذا ما تم مع هاجيل ومع رايس في الأمم المتحدة .

الشأن الآخر أود التذكير انه مع بداية الاتفاق على العملية التفاوضية تم الاتفاق على ٩ أشهر ومع نهاية التسعة أشهر في أيار القادم ستكون الولايات المتحدة أمام اختبار داخلي عسير مع بداية الحملة الانتخابية النصفية للكونجرس وبالتالي تبدأ التأثيرات الإسرائيلية للوبي الصهيوني.

لقد تراجع دور الولايات المتحدة قبل المفاوضات في منطقة جنوب غرب آسيا وخصوصا في المسألة الكورية، كما تراجع دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وخصوصا في الملف الإيراني والسوري .

إذا الملعب الأساسي للولايات المتحدة هو الملعب الفلسطيني - الإسرائيلي، وبالتالي جاءت الولايات المتحدة بكيري الجميل إلي وزارة الخارجية الجديدة أكثر

حماسا لان تحرز تقدما ومع بداية المفاوضات تم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على أن تبقى المفاوضات سرية لكن عند مطالعة ورقة الزميل عاطف وفيها سرد تفصيلي للمشاريع الأمريكية المتعددة من هنا نرى أن سرية المفاوضات كانت خدعة لان الأمريكيان هم من سربوا هذه الملفات حول مجرى المفاوضات .هناك إغداق يومي في المعلومات حول المفاوضات وهنا كان الخداع السياسي الذي يمثل شكلاً من أشكال بالونات الاختبار لدراسة ردود فعل الأطراف حيث رأينا الوضع الفلسطيني المرتبك، ووجود تصريحات متناقضة حول طرح كيري وكانت هناك صعوبة لدي ككاتب في معرفة ماهية الموقف، لأن الجميع مسئولين ومطلعين ولا يعرفون، لذا علينا التمهل عند تحليل هذه الخطط وهي ليست كاملة أو جوهرية وربما يختفي الجوهر في التفاصيل، لذا يجب أن ننظر بتحفظ على كل ما يصدر من الأطراف الثلاثة حول العملية التفاوضية.

كان هناك حديث أن إسرائيل انتقلت من إدارة الصراع إلى مريع حل المراحل وهو أيضاً إدارة للصراع، وجوهر إدارة الصراع لدى إسرائيل هو المرحلية، ولا ننسى أن اتفاق أوسلو هو إعلان مبادئ (وهو أوسع من اتفاق إطار) وهو غير مكتمل إلي الآن. هكذا كانت ولا تزال إسرائيل تدير العملية التفاوضية، وهنا جوهر المهارة الإسرائيلية في التفاوض ويقابله من وجهة نظري فشل ذريع من قبل الجانب الفلسطيني للتفاوض.

طبيعة الوفد الفلسطيني وطبيعة القرار ،جميعنا نرى كيف يتم اتخاذ القرار وحركة فتح لديها تحفظات عليه، ولكن يأخذه مجموعة من الأفراد ويوضع في أفضل حالاته ويوضع في صورة ما يجري، وليس لاتخاذ قرار ويكونوا مسرورين لأنه تم وضعهم في صورة ما يجري. وبالتالي كان يجب تناول الجانب الفلسطيني بالنظر إلى كيفية اتخاذ القرار في الساحة الفلسطينية وخصوصا في القضايا المصيرية .

اعتقد أن الأطراف الثلاثة تدرك انه ليس هناك نهاية لهذه المفاوضات وليس هناك حل، لكن الجانب الفلسطيني يذهب للمفاوضات لأسباب عديدة من بينها أن إسرائيل ترفض المفاوضات أو أن إسرائيل ليس لديها رغبة وهي تذهب للمفاوضات

للتخلص من الحصار السياسي المحتمل من قبل الأطراف الدولية وخصوصاً من الاتحاد الأوروبي الذي تخشاه أكثر من الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية وبالتالي فهي مضطرة. أما الجانب الفلسطيني فهو يذهب كي لا يصبح مسئولاً عن براءة إسرائيل من العملية التفاوضية.

ليس هناك من خيار أمام الجانب الفلسطيني، لأن خياراته محدودة جداً وحتى البديل الذي يتم الحديث عنه من الذهاب إلي الجناينة الدولية والمنظمات الدولية لا يشكل بديلاً حقيقياً، لأن كافة القرارات التي تطرح على الجناينة الدولية يجب أن تمر عبر مجلس الأمن. ونحن نعلم تماماً أنه لن يمر أي شيء، ونعلم أن هذه الورقة حتى لو استخدمت ويجب أن تستخدم وأنا لا ابرر عدم استخدامها ويجب استخدامها فوراً وقبل البدء بالعملية التفاوضية لتشكّل ضغطاً إضافياً وتكون سلاحاً بيدنا ولكن اعتقد أن هذا شكل من أشكال الضعف الفلسطيني على الصعيد السياسي والتفاوضي.

هناك تغليب لموضوع الأردن وأنا أرى أن الأردن سيلعب دوراً فيما لو تم اتفاق إطار وهو اتفاق فلو لم يتم اتفاق أولي من هذا النوع فإن الأردن طرف أساسي في هذه المفاوضات. جميعنا لاحظ أن تسرب بعض الأخبار التي لم تتف بأن الأردن يؤيد إسرائيل في تشدها بطلب وجود عسكري إسرائيلي في الأغوار، وهذا يعني أن الأردن له دور كبير جداً في أي اتفاق قادم وسيكون الطرف الأساسي وخصوصاً عندما يتعلق الحديث عن المسار الاقتصادي الموازي أو البديل للموضوع السياسي، وهو أنبوب البحرين بين البحر الميت والبحر الأحمر الذي يعطي مؤشرات على دور أردني سياسي اقتصادي يتم إمساكه من خلال صندوق النقد الدولي على الصعيد الاقتصادي ومن خلال الولايات المتحدة على الصعيد السياسي.

فيما يتعلق بان الموضوع الفلسطيني كان دائماً يهدد حكومات إسرائيل بالانهيار، فانا اعتقد أن إسرائيل دائماً تشير إلي أن وضعها الحكومي سينهار إذا تم التنازل في قضية المفاوضات واعتقد أن هذا جزء من الحرب النفسية على الولايات

المتحدة من قبل إسرائيل. نتنياهو هو كان يقول انه إذا أقدم على تنازلات ما ستنهار حكومته، وأنا اعتقد أن حكومات إسرائيل لا تنهار بسبب هذا الموضوع. السبب الفلسطيني هو سبب مكمل لقضايا داخلية عديدة. معظم حكومات إسرائيل والانتخابات المبكرة تمت لأسباب تتعلق في كثير من الأحيان بالميزانية على سبيل المثال، لكن عند تجمع رسالة بيكر وموقف فلسطيني فان الأمر يصبح مشجع أكثر على انهيار الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة. بالإضافة انه في الوقت الراهن أمام نتياهو بدائل أكثر من الفلسطينية فيما لو انهارت الحكومة أو انسحب بعض أطرافها لان حزب العمل الذي أصبح أكثر قوة الآن جاهز ويعلن انه جاهز للانضمام على خلفية الموضوع الفلسطيني والتسوية السياسية، ولكن مع ذلك سيستخدم نتياهو فزاعة انهيار الحكومة لكي يقلل من الضغط الأمريكي المحتمل عليه.

هناك أمر آخر أن إسرائيل تبحث ولا يزال لديها السيف الذي ترفعه لقطع أي تسوية سياسية هذا إذا تم التوصل إليها وهو الشرط الذي تعلم تماما انه لا يمكن الاستجابة له وهو الاعتراف بيهودية الدولة، إسرائيل ترفع هذا الشعار رغم أنها ليست بحاجة سياسية لهذا الاعتراف لان الاعتراف الدولي ليس اعترافا بهويتها كما يعلم جميع الساسة ولكنها تدرك أن الفلسطينيين سيرفضون ذلك تماما وبذلك ترفع هذا عند الوصول إلي نقطة ما كي تظهر أن الجانب الفلسطيني هو الذي يضع العقبات أمام العملية التفاوضية .

نحن نتجاهل دورنا كفلسطينيين في تفعيل الدور العربي واعتقد أن دورنا السياسي سلبي بمعنى لقد ذهب أبو مازن قبل أسبوع إلي مجلس الجامعة العربية لطلب التغطية على المراحل القادمة من العملية التفاوضية وليس لكي يطلب من العرب دعمه في الوقوف في وجه الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية. وليس لكي يضغط على العرب الذين يمتلكون إمكانيات الضغط إذا ما كان هناك موقف سياسي كي لا يتركوا الفلسطينيين وحدهم فريسة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية. وبالتالي فان القيادة السياسية تتماشى مع العرب الذين اخلوا مسؤولياتهم من القضية الفلسطينية بامتياز. إن ما يريده الفلسطينيون نحن معه دون التطوع لتحسين شروط

المفاوضات لان المفاوضات ضرورية والبديل عنها وهي الجزء الأكبر والأصعب للمواجهة مع الاحتلال وأنا لا أتحدث ضد المفاوضات أنا معها ولكن ليست أي مفاوضات.

إن منح العرب الرضى بان يقوموا بدورهم هو دور سلبي للقيادة الفلسطينية ويجب عليها مراجعة مواقفها حتى تجعل العرب يقفوا أمام مسؤولياتهم التاريخية، ليس بدعمهم ما يريده الفلسطينيون ولكن بدعم ووقوف جدي إلي جانب الفلسطينيين في مواجهة الأطراف الأخرى وخصوصا الإسرائيلية والأمريكية .

هناك تغييب للدور الدولي والأمم المتحدة في هذا السياق وإسرائيل في كل تجربتها مع الأطراف العربية سواء مع مصر في اتفاق كامب ديفد أو مع الأردن أو مع الفلسطينيين لقد غيبت المنظمة الدولية حتى القوات الدولية عمداً الموجودة في سيناء هي قوات متعددة الجنسيات وليست خاضعة للأمم المتحدة، وقد تم تغييب الأمم المتحدة في كل اتفاق سياسي باستثناء موضوع لبنان لان الاتفاق فيه ذو طابع امني والقوات موجودة على الطرف الآخر وبالتالي إسرائيل تعتمد ألا يكون للأمم المتحدة أي دور على الإطلاق، وهذا له أبعاده السياسية التي تعرفها الأمم المتحدة عندما تكون طرفاً شريكاً تصبح القضية أكثر دولية ولديها اعتراف اكبر من المجتمع الدولي.

الهدف الإسرائيلي الآن هو العمل لإيجاد مبررات لتمديد المفاوضات بعد التسعة أشهر لسنة إضافية، وكي يكون الجانب الفلسطيني مرتاحاً ويقنع الناس يجب أن يكون هناك شي يبرر اللجوء إلي الاستمرار، والتمديد سيشكل خطر اكبر على الموقف الفلسطيني بسبب الحملة الانتخابية النصفية للكونجرس، وبالتالي ستصبح الولايات المتحدة اقل قدرة بسبب ضغط اللوبي الصهيوني .

مناقشات ومدخلات

الجزء الثاني

إدارة النقاش: أ.مجد الوجيه مهنا:



د.أسامة عنتر:



لقد وصل بنا الحال كفلسطينيين الى أسوأ المراحل، في التعامل مع ملف المفاوضات، حيث تجاوزنا مرحلة الإملاءات الى مرحلة الرضوخ. يراودني سؤال، ما هو المقصود بعملية تبادل للمناطق بنفس المساحة. من ٣-٦% كحد أقصى، وعن اي مناطق يدور الحديث، عن مناطق القدس الشرقية؟، وهي يوجد ما هو أهم من القدس؟ الحديث يدور عن كتل استيطانية في منطقة القدس الشرقية وعملية التبادل فيها لن تساوي منطقة صغيرة في القدس الشرقية.

من هو متخذ القرار في القيادة الفلسطينية، اللجنة التنفيذية في المنظمة والتي رفضت بأغلبية الأعضاء، المفاوضات في الصيف الماضي، ام من؟ أعتقد في نهاية الأشهر التسعة للمفاوضات، ستكون النتيجة... صفر.

م.علي أبو شهلا:



هناك تغييب للمواطن الفلسطيني باستمرار وهناك قيادة تعمل دون قاعدة تستطيع دعمها عند اللزوم، القيادة اليوم تقوم بكل شيء دون الرجوع إلى المواطن حتى لو من خلال استفتاء بسيط حول ما يجري وحول المفاوضات. حتى الموضوع الاقتصادي عندما وضع كيري خطة اقتصادية فان الخطة لم تكن خطة كيري بل خطة نتياهو والخطة الاقتصادية لم يتم التشاور عليها مع أي جانب ولا حتى

الجانب الفلسطيني وتم وضعها بطريقة بحيث يمكن تنفيذها ولا يكون هناك فيتو من قبل إسرائيل على أي مشروع فيها، أي انه لن يكون هناك أي مشروع في المنطقة (C) كما لن يتم عمل أي مشروع في غزة له طابع استراتيجي كإعادة بناء المطار أو الميناء.

نحن في أسوأ حالاتنا الفلسطينية سواء بعلاقاتنا الداخلية أو بالعلاقة مع القيادة. مشروع القانون الذي وضعته إسرائيل بخصوص ضم غور الأردن من قبل لجنة وزارية هذا اليوم. في الوقت الحاضر وبالذات عند مجيء كيري. وأن إسرائيل لديها نية لتصعيد الأمور لتقنع العالم كله أن لها اليد العليا وبدون قرارات أمنية يوافقون عليها لن يمر أي مشروع.

موضوع يهودية الدولة وهو سيف تسلطه إسرائيل علينا علماً بأن القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ قسم فلسطين إلي دولتين عربية ويهودية، فإذا كانت الأمم المتحدة قد اعترفت بإسرائيل لماذا تريد اعترافاً منا كفلسطينيين؟ مع العلم أنه حتى هذه اللحظة لم يتم في داخل إسرائيل تعريف من هو اليهودي، وهناك رفض داخل إسرائيل لتعريف من هو اليهودي لان ذلك يعني أنهم سيكونوا خارج الخارطة اليهودية والإسرائيلية.

صالح ناصر أبو ناصر:



إن هذا الموضوع يمس القضية الفلسطينية وأنا شخصياً وكجبهة ديمقراطية لست ضد المفاوضات وهذا صراع سيبقى متواصل. لكن ليست إي مفاوضات نحن في الحالة الفلسطينية جربنا القرار المنفرد ونريد العودة للمفاوضات في ظل وجود قرار فلسطيني وإستراتيجية فلسطينية. و ما يسمى باللجنة المركزية لحركة فتح والفصائل جميعها مغيبة والمعلومات التي نستقيها تكون دائماً من الإعلام الإسرائيلي والأمريكي ولا يوجد شي من الجانب الفلسطيني. نحن نلتزم بما اتفق عليه بينما الآخرون ليس لديهم أمور مقدسة. ليس من الصحيح عدم وجود خيارات فلسطينية نحن لسنا مجبرين ويجب علينا التفكير وعدم الخضوع للابتزاز السياسي أو الاقتصادي، علينا وضع خطة وطنية سياسية اقتصادية. ما هي الخطة البديلة للفلسطينيين وما هي الخطوة بعد ٩ أشهر من المفاوضات؟ هل هذا يعتبر عبث ولعب بمصير القضية الفلسطينية؟ صحيح أن الذهاب إلى الأمم المتحدة هو

خطوة ضمن إستراتيجية لكننا دائما نضيع الفرص. لماذا نقبل بالاشتراطات السياسية؟ نحن بحاجة لمراجعة شاملة سياسية اقتصادية اجتماعية كي لا يظل الانقسام حجة لعدم مقاتلة العدو الإسرائيلي. هل سيتنازل الاحتلال بدون مقاومة؟ علينا أن نبحث الوضع الداخلي الفلسطيني وعمل إستراتيجية تلزم الجميع، أن إنهاء الانقسام ضرورة وكفى تلاعبا بالقضية الفلسطينية والجميع يتحمل المسؤولية عن ذلك .

خالد جبر:



كان بودي أن يتم التطرق لما تحدثت به د صائب عريقات قبل أربعة أيام بحضور رئيس الوزراء رامي الحمد لله حيث قال أننا كـفلسطينيين يجب أن يكون واضحاً أنّ لنا ٣٧ كم على البحر الميت و٩٧ كم على حدود نهر الأردن و٤ كيلو مناطق حرام في القدس و٤٦ كم في اللطرون وممر امن بين الضفة وغزة أي انه يخبر الشعب الفلسطيني برفضه مشروع كيري جملة وتفصيلا.

في كل مشروع يطرح للشعب الفلسطيني القيادة لا تخاف لكن الشعب هو الذي يخاف دائما الشعب في حالة خوف دائم. الجميع يريد مناقشة الاتفاقيات من الصياد والفلاح وغيرهم واعتقد أن السبب في ذلك ذكره د إبراهيم أبراش في مقاله هو عدم وجود مؤسسة مفاوضات تدير مفاوضات الشعب الفلسطيني. بالنسبة لتفاصيل خطة كيري فانه يوجد لها محللون لكن نحن كشعب فلسطيني منذ ٢٥ عاما ليس لدينا مؤسسة مفاوضات، وأنا لا أعنى المنظمة أو السلطة بل اعني وجود مبنى فيه عقول مفكرة من الداخل والخارج. الإسرائيليون دائما يغيروا رئيس الوفد المفاوض.

لقد وصلنا إلي درجة من الخوف وعدم الشجاعة لتغيير أي قرار فلسطيني، لا قرار يصدر عن الرئاسة فقط أو فتح أو حماس ويتم الحديث فقط في الكواليس هل يعقل أن نكون في مثل هذا الاجتماع ولا يوجد فيه عضو لجنة مركزية من فتح أو من حماس.

د. إبراهيم أبراش:



الجميع يتخبط في موضوع المفاوضات، ويوجه الانتقادات في شتى الاتجاهات ولكن ونحن ننتقد السلطة والرئيس، نحن كأحزاب ما هي رؤيتنا؟ أنا اتفق

مع ما ذكر حول غياب الإستراتيجية للثبات أو المقاومة ونحن نناقش قضايا مصيرية بعقلية فصائلية، المفاوضات هي قضية مصيرية لكن تمارس بطريقة خاطئة، حين يؤخذ قرار العودة للمفاوضات دون العودة إلي منظمة التحرير، هناك قيادات تعارض ذلك وهذا أمر ارتجالي كذلك المقاومة تتم بطريقة ارتجالية حيث يقوم أي فصيل بإطلاق صواريخ في أي وقت يريد وبعد ذلك يسعى للتهنئة هذه أمور مصيرية .

الفريق الفلسطيني المفاوض من هو؟، هو صائب عريقات ولم نسمع بأي احد غيره هناك أمور معلنة ولكن ما يتم في السر وما يتم تسريبه فقط لجس النبض، المفاوضات لم تقف بل كانت متواصلة بإشكال متعددة .

هل يمكننا الفصل بين المفاوضات ونتائجها عن موازين القوى هل يمكن في ظل موازين القوى الراهنة والوضع الفلسطيني كما هو والوضع العربي هل يمكن أن تحقق المفاوضات شيئاً؟

ما هو الحل إذا توقفت المفاوضات وما هو البديل؟ الفريق نايف حواتمة طرح مبادرة وقف المفاوضات مقابل المصالحة، أي أن يقوم أبو مازن برفض المفاوضات مع إصدار قرار بتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات أي انه ربط الأمرين معا هل هذا أمر ممكن؟

الرفض بحد ذاته لا يعتبر موقف وطني نحن بحاجة لأمر آخر، في السابق كنا نقول وقف المفاوضات بديله المقاومة الآن لا توجد مقاومة، أذا لو أوقفنا المفاوضات ولا توجد مقاومة من الذي سيملاً فضاء العمل السياسي ومن سيتحدث عن قضية القدس واللجئين ؟

وهل إسرائيل جاهزة للسلام الآن أم أن هذا مجرد مناورة وتكتيك ؟

اللواء عمر عاشور:



لقد شاركت في المفاوضات الميدانية يوماً بيوم من خلال وجودي في اللجنة الأمنية المشتركة وشاركت في لجنة الأمن والحدود مع اللواء عبد الرزاق اليحيى

وفي مفاوضات الوضع النهائي والمفاوضات المتعددة للحد من التسلح والأمن في أمريكا، وأنا أعرف ما هي المفاوضات هناك مصطلح سياسي يسمى التشابك وهو يتقاطع مع ما ذكره د إبراهيم أبراش وهو أن نبدأ بالتشابك مع العدو عبر العمل المسلح والمظاهرات والاحتجاجات وانتهاء بالتفاوض إذن التفاوض هو جزء من الاشتباك مع العدو وقد يكون التفاوض هو مرحلة أخيرة بعد تراكمات كبيرة .

الآن المفاوضات كما قال الأخ خالد مرفوضة لكنها مفروضة والذي فرضها العامل الذاتي والموضوعي، العامل الذاتي هو وضعنا كفلسطينيين ووضع المنطقة والوضع الدولي وأنا أتساءل هذه المفاوضات ما هي الخطة البديلة لو أوقفناها، وهل ستبدأ انتفاضة ثالثة كما يتحدث البعض وهل نعود للعمل المسلح الذي توقف ؟

الوضع الإقليمي الموجود والوضع الدولي جميعنا نعرفه ونعرف أن المفاوضات تحتاج إلي صبر ودراسة ووضع خطط بديلة كما قال الأخ أبو ناصر .

نحن ننتقد عبثية المفاوضات لكن يجب ترميم البيت الفلسطيني والوضع العربي لا يساعد، لذلك المفاوضات الجارية فرضتها ظروف موضوعية وذاتية، والآن تطرح علينا مفاوضات إطار وهذا النمط الأمريكي في المفاوضات تم مع الفيتناميين ولولا أن الفيتناميين غيروا موازين القوى لكانوا إلى الآن في مفاوضات مستمرة .

لقد عملت في أوسلو التي هي مفاوضات إطار وأساء كلمة فيها (أن يتم الاتفاق عليه) وهذا نوع من مفاوضات الإطار الآن ما تحدث به الأستاذ هاني حبيب أن الإسرائيليين مستعدون لإدارة الصراع بعد عشرين سنة وإدارة الصراع ليس حله هو الموجود الآن. المطالب الإسرائيلية تزداد الآن لان ميزان القوى يتغير لصالحها وأصبحت تزيد فهم يريدون الآن دولة يهودية، وأن نعترف بالحق التاريخي للشعب الإسرائيلي في فلسطين. الرواية الفلسطينية التي رفض نفيها المرحوم ياسر عرفات في كامب ديفد تصدى لباراك حين أراد أن يوقع على نهاية للصراع طلب منه التفاوض على نتائج حرب ١٩٤٨ وليس نتائج حرب ١٩٦٧، الآن في إدارة الصراع

من قبل الإسرائيليين فان قيادتنا موجودة في الزاوية بسبب الظروف ويجب أن ندرس الوضع بشكل أفضل.

د. مريم أبو دقة :

لا بد من التفكير بمبدأ التبادلية فالقضية ليست قطعة ارض مقابل قطعة ارض ويجب أن نفكر في خطورة قناة البحرين من الناحية الاقتصادية والسياسية. ما هو الذي وراء التهديدات الأوربية بقطع المساعدات. يجب أن نحمل العرب المسؤولية ونكشف الأفتنة .

الوطن أهم من أي فصيل سياسي أو زعيم نحن نريد تجديد ودمقرطة مجتمعنا وفصائلنا ومؤسساتنا ونريد تغيير التفكير والمنهجية بشكل كامل .

نحن بحاجة لمراجعة شاملة ولا نريد رعاية أمريكية ونريد أمم متحدة، لقد حققنا انجازاً أننا شعب مراقب ودولة تحت الاحتلال وحدود ال ٦٧ إذن علينا التوجه لكافة منظمات الأمم المتحدة، وهذا ما تخشاه إسرائيل ولدينا الكثير من الوسائل ويجب أن نبدأ بتأسيس القاعدة ولم يخذلنا شعبنا في أي مرة وعلينا أن نتوجه للأمم المتحدة وان ننهي الانقسام بكل الوسائل الممكنة .

عبد الرحمن شحادة :

خطة كيري ليست وليدة الآن وليست الفرصة الأولى لتبادل الأراضي وقناة البحرين تحدث عنها هرتسل منذ أكثر من مئة عام ولدي الوثائق الهامة التي غيبتها جامعة الدول العربية .لقد كان قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ يضم المسافة البيضاء لليهود وصفد والناصره والضفة الغربية وغزة وجزء من كرم أبو سالم في النقب إلى فلسطين. لقد احتلت الضفة في عام ١٩٦٧ وسيكون للسلطة فقط كتونات في الضفة الغربية وهي الجزء الذي سيتم عليه التبادل هو جزء من شرق رفح. أن هذه الوثائق موجودة لدي منذ خمسين عاما وذكرت في كتابي عام ١٩٧٣ وكان فيها ثلاثة قرارات للتقسيم .

ما جاء به كيري الآن مخطط ومدروس منذ ١٩٤٧ وهم يحاولون الآن إنهاء القضية الفلسطينية، والواجب على الشعب الفلسطيني أن لا تنفرد القيادة باتخاذ القرار ويجب أن يكون الشعب هو الملزم الأساسي في الإشراف على الاتفاقيات ووضع الأسس لحل القضية الفلسطينية.

محمد حجازي:

لماذا ذهب أبو مازن للمفاوضات؟ أنا اتفق مع هاني حبيب واعتقد أن السبب هو المحافظة على شكل حل الدولتين، واعتقد أن أبو مازن يعلم جيدا أن هذه المفاوضات لن تقضي إلى شيء وان هناك محاولة فرض حل إطار امني، وإسرائيل ماضية في مشروعها على الأرض وموضوع عزل غزة عن المشروع الوطني تحدث فيه اوباما ونتنياهو والحل الاقتصادي له علاقة بالصفة الغربية فقط وجميع هذه الأمور تدل علي وجود حل إقليمي

لماذا نفشل نحن كفلسطينيين؟ هل هي القيادة أم الفصائل بالطبع لا المشكلة في المجتمع الذي أصبحت تركيبته تعتمد على الإغاثة الدولية من سلطة وفصائل وأجهزة أمنية مثل هذا المجتمع لا يستطيع إنتاج تمثيلات سياسية حقيقية لذلك الرأي العام الفلسطيني دائما مغيب والفصائل لا تستطيع التهديد بالانسحاب من منظمة التحرير الفلسطينية كوسيلة ضغط أو تجميد العضوية في اللجنة التنفيذية لأنها أصبحت عالقة كما هو المجتمع والسلطة عالقين.

م. عماد الفالوجي :

إن المفاوضات ليست مفروضة وان الرئيس محمود عباس منسجم مع نفسه وهو ينتمي للمدرسة السياسية التي هي مدرسة المفاوضات ولا خيار غيرها وهو يؤمن أن حل القضية الفلسطينية مئة بالمائة في يد الإدارة الأمريكية، وبالتالي لديه ثقة لا تتزعزع بذلك ولن يضيع الفرصة والوقت ليس مهما وان الأمريكان عندما يصبح لديهم مصلحة حقيقية في حل القضية الفلسطينية ستحل القضية لذلك العودة

للمفاوضات والبقاء فيها ليست مرهونة بتفاصيل ما تحدثنا عنه وان كانت كلها صحيحة بل مرهونة في هذه المرحلة بشخص الرئيس أبو مازن وقناعته.

إبراهيم قاسم:

أنا أتوقع أن تكون الشهور القادمة حاسمة جدا في المشهد الفلسطيني. القضية تكمن في الأساس الذي تبني عليه المفاوضات. إن تاريخ ٢٩/١١/٢٠١٢ هو تاريخ دولة؟ وإنهاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل إذن علينا فرض هذه الدولة على إسرائيل من خلال العالم وقضية الاعتراف بالدولة ليست قضية سهلة لكن بما أن الإسرائيليين يرون أننا لا نملك قيادة محنكة. إسرائيل تتهرب من الأمم المتحدة وقراراتها وللأسف نحن ننظر للأمم المتحدة كقرارات شكلية مع أنها قرارات جوهرية إذن ما هي فائدة الاعتراف الدولي الذي حصلنا عليه دون تحقيق أي شيء؟ انتم تتساءلون ما هو البديل أنا اعتقد أن الاعتراف الدولي الفلسطينية. البدائل المتاحة والمشروعة حتى الكفاح المسلح فالبند الثامن من قرارات مجلس الأمن يتيح للدول والشعوب المحتلة أن تقاوم بالكفاح المسلح .

لدينا عدة بدائل منها المقاومة الشعبية والعمل الإعلامي. أن الدور الإعلامي مغيب ونحن لا نملك دورا إعلاميا للقضية الفلسطينية. هل يمتلك الشعب درجة الوعي كاملا للتصويت في استفتاء حول المفاوضات نحن ضحايا فصائل وأيدولوجيات ولا يوجد فكر وطني أو إستراتيجية وطنية للتعامل مع الاحتلال.

د خالد صافي:

لدي مأخذ على القيادة الفلسطينية في تجاهلها للبعد المؤسساتي خلال المفاوضات أو خلال اتخاذ القرارات. فمن الملاحظ ان البعد الفردي كان مهيمنا، وكان الاعتماد على مدرسة إدارة الملفات هو المنهج السائد، ولم يحل اي ملف وعلى رأسها ملف المصالحة، فضلاً عن ملفات المفاوضات الشائكة. ما تم هو ادارة الوقت بامتياز فقط، ولا يتم تقييم هذه الفترة باعتبارها فترة تقدم وانجاز .

من ناحية ثانية، ما هو موقف حركة حماس من مجريات عملية التفاوض، الملاحظ أن موقفها انعكس بشكل كامل فهناك الآن تهذبة في الخطاب الإعلامي، قياساً بموقف متشنج في الفترات السابقة. هل هناك اتفاقيات ضمنية بين القيادتين؟ هذا تساؤل مشروع.

ردود

عاطف المسلمي:

إسرائيل لا تريد وغير مضطرة وفي الوقت نفسه غير جاهزة للسلام ومفهوم السلام الذي يقوم على دولتين متجاورتين تربطهما علاقات متبادلة، أمر غير مطروح في المفهوم الإسرائيلي الآن، إسرائيل غير جاهزة لدفع استحقاقات السلام الآن، لأنها في وضع مريح داخليا وخارجيا. السلام الذي تريده إسرائيل هو السلام الذي يقزم طموحات الفلسطينيين وهو عبارة عن اشتراطات أمنية تخرج هذه الدولة عن مفهوم الدولة السيادة وتخرجها ككيان سياسي منزوع الصلاحيات مقطوع الأوصال، وكيان سياسي يخلصها من صورتها في الخارج كدولة احتلال وتخرج من لعنة المشكلة الديمغرافية، أما السلام الحقيقي بمفهومه الذي يستند على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة فهو غير وراذ مطلقا في ذهن القيادات السياسية الموجودة في إسرائيل الآن .

جمال البابا:

بالتأكيد أن المفاوضات لها علاقة بموازن القوى لكن السؤال الأهم كيف نستطيع تغيير موازين القوى لصالحنا والأهم إدخال الاتحاد الأوربي والصحة الروسية لصالحنا وكيف يتم استغلال قرار مجلس الأمن والجمعية العامة . بالنسبة لموضوع التبادلية فأنا لست ضدها من حيث المبدأ إذا كانت تخدم مصالحنا وتحقق أبعاد سياسية تخدم قضيتي وإن كانت تضرنا فلا نريدها.

هناك مثال عندما كانت كونداليزا رايس وزيرة للخارجية قدمت إلى إسرائيل وقال لها الإسرائيليون أن منطقة اللطرون تهدد مطار اللد تهديدا مباشرا ولم يكتفوا بهذا الكلام بل احضروا مروحية وأخذوها في جولة في المنطقة ووضحوا لها لماذا يجب ضم منطقة اللطرون لإسرائيل كونها تهدد مطار اللد بصفته مكان استراتيجي هام.

إن بدل أن نتحدث أننا لا نريد المبادلة والتوقف، لقد أخذت مثال منطقة معاليه أدوميم وقمت بإجراء دراسة معمقة حول ملكية الأرض وحجم السكان ومساحة المستوطنة وحجم المستوطنين والطرق الموجودة وفي النهاية وصلت الى نتيجة مفادها، أن من يبادل معاليه أدوميم بأي قطعة أخرى يرتكب خطأ فادحاً بحق شعبه وقضيته، لأنها تقتل أي كيان فلسطيني يمكن أن يقام اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتقطع أي تواصل بين الشمال والجنوب وذكرت هذا بالأرقام والتفاصيل والخرائط وبالتالي يجب اعتماد هذا المنهج لا يجب أن نقول أن قرارات الأمم المتحدة في صفنا فقط بل يجب أن نقنع العالم بأفكارنا وان يسمع منا بالأرقام والخرائط والحجة وليس مجرد كلام فقط وهذا ما يجب أن يحدث داخل غرف المفاوضات.

هاني حبيب:



أولا، لا بد من التأكيد على أن ميزان القوى هو الذي يحدد مستقبل أي مفاوضات بشكل عام. ونحن كمجتمعات شبه عسكرية نعتقد أن ميزان القوى هو ميزان القوى العسكرية فقط، في حين أن الميزان العسكري هو جزء، الى جانب الميزان الاقتصادي والسياسي والثقافي والحضاري، من ميزان القوى العام لأي دولة او نظام.

ثانيا، كيف نطالب بتغيير الاستراتيجيات، في حين مازلنا نعتمد بشكل كامل على المساعدات الاقتصادية والمالية من دول العالم، لا بد من الاستقلال السياسي لدى القيادة الفلسطينية.. ويتحمل الشعب الفلسطيني المسؤولية عن ذلك بسبب تجنبه التعبير الواضح عن رأيه باستعمال وسائل الضغط المتعارف عليها جماهيرياً،

كالمظاهرات الموجهة بشكل واضح وجلي ضد الانفراد بالقرار السياسي او
الاستراتيجي الخاص بقضيته الوطنية.

لابد من الخروج من حالة القرار السياسي الفردي، وانتهاج السبل المؤسساتية
التي يتيحها الهيكل المؤسساتي والقانوني الفلسطيني.